إطار مقترح لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي في ضوء المبادىء الحاكمة..وآليات القياس..ومحددات التطوير: دراسة تحليلية.

أعداد: الدكتور/ طارق إبراهيم سعادة

مدرس المحاسبة – تجارة المنوفية

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي وذلك وفق منهجية استقرائية ، تلك المبادىء التي تحدد الإطار العام الحاكم لمجموعة من آليات القياس والتقييم سواء المباشرة أو غير المباشرة ، وتعمل تلك الآليات في ظل مجموعة من المحددات الناتجة وبصورة رئيسية من خصائص الشركة ، وانتهى البحث إلى صياغة ثمانية عشر مبدئاً حاكماً للقياس والتقييم ، وصياغة إطار للقياس والتقييم في ظل تلك المبادىء ، مع توفير دلالات حول اتساق آلية تحليل المحتوى المعلوماتي مع تلك المبادىء.

Abstract:

This research aims to study and analysis the restricted principles for measuring and evaluating the Quality of accounting disclosure by Adopting inductive Methodology, That restricted Principles Determine the general framework to the group of mechanisms of measuring and evaluating of Accounting Disclosure, Whether Direct or indirect Mechanisms, That Mechanisms are processing under set of determinants, which are resulted from Characteristics of the firm, the main result of this research is formulate Eighteen Principles to the measuring and evaluating accounting disclosure, and formulate integrated framework to measuring and evaluating accounting disclosure, and providing signals about the consistency of information Content mechanism with Principles Determined.

مقدمة:

تناول العديد من الكُتاب في مجال الفكر المحاسبي مفهوم وأهمية وتبويبات الافصاح المحاسبي وآليات قياس جودته[1]، مع وجود ندرة ملحوظة في مجال تصميم إطار فكري متكامل يتضمن المبادىء الحاكمة للقياس والتقييم ، وآليات القياس ومستوى اتساقها مع تلك المبادىء ، والمحددات الأساسية التي يصعب تقييم الجودة بصورة موضوعية دون أخذها في الحسبان ؛ تلك المحددات المنبثقة في الأساس من خصائص الشركة.

يعد البحث محاولة بحثية لصياغة هذا الإطار الفكري ، متضمناً المبادىء والآليات والمحددات ؛ وذلك لتحقيق المزيد من الاتساق بين تلك المكونات ؛ حيث أكدت العديد من المشاهدات البحثية الاعتماد المكثف على آلية تحليل المحتوى المعلوماتي كآلية لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، مع ندرة ملحوظة في مجال توظيف آليات القياس الأخرى ، وبخاصة آليات القياس غير المباشرة[2].، والتفاوت الملحوظ في مستوى اتساق تلك الآليات مع المبادىء الحاكمة المخطط صياغتها في هذا البحث.

---

[1] للمزيد من التوسع حول المفهوم والأهمية يمكن الرجوع إلى:

- Choi, F., 1973, Financial Disclosure and entry to European Capital, Journal of Accounting Research, Vol.11, P.160.
- Gibbins, M., et al., 1990, The Management of Corporate Financial Disclosure: Opportunism, Ritualism, Policies and Processes, Journal of Accounting Research, Vol.28, P.P.121-143.
- Hendriksen, E., and Breda, M., (1992), Accounting Theory, Fifth Edition, U.S.A: R.D.Irwin, P.50.

[2] Jones, M., and Shoemaker, P., 1994, Accounting Narrative: Review of Empirical Studies of Content and Readability, Journal of Accounting Literature, Vol.13, P.P. 142-184.

يعتمد البحث على المنهج الإستقرائي بصورة أساسية بما يتضمنه من منهجيات فرعية كالمنهج الإنتقادي والمنهج التحليلي ، ويشتمل البحث على خمس أقسام رئيسية: يتضمن القسم الأول الإطار العام للبحث ، ويتضمن القسم الثاني المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، ويتضمن القسم الثالث آليات قياس جودة الافصاح المحاسبي سواء المباشرة أو غير المباشرة ، ويتضمن القسم الرابع محددات تطوير جودة الافصاح المحاسبي ، ويتضمن القسم الخامس صياغة الإطار المقترح لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي.

وتفصيلات تلك الأقسام الخمسة على النحو التالي:

القسم الأول: الإطار العام للبحث:

يتضمن الإطار العام للبحث مجموعة العناصر التالية:

أولاً: مشكلة وتساؤلات البحث:

تتحدد مشكلة البحث في غياب إطار فكري متكامل لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، يتضمن المبادىء الحاكمة للقياس والتقييم ، وآليات القياس المتسقة مع تلك المبادىء ، ويعكس محددات تطوير جودة الافصاح المحاسبي ذات الصلة ، وذلك لتقييم النتائج المتحصل عليها من القياس والمتصلة بخصائص الشركة.، ويمثل صياغة ذلك الإطار محفزاً رئيسياً لتناول المشكلة البحثية.

تشتمل المشكلة البحثية على العديد من الأبعاد يمكن صياغتها على النحو التالي:

- البُعد الأول: أجتهدت المنظمات المهنية ذات الصلة في صياغة حدود التقارير المالية والمتطلبات العامة للأفصاح المحاسبي سواء مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أو مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، سواء على المستوى الفردي أو مستوى جهودهما المشتركة ، والتي انتهت لكون الافصاح المحاسبي رسالة أعلامية يجب أن تتمتع بمستوى جودة وتخاطب شريحة عريضة من الأطراف ذات الصلة ، وبما يكفل تقديم رسالة أعلامية تمكن من التقييم والتنبؤ وتقدير القدرة على الاستمرار والنمو.، ولكنها لم تحدد سواء نصاً أو تلميحاً المبادىء الحاكمة لقياس تلك الجودة.

ويترتب على هذا البُعد طرح التساؤل التالي:

" **إلى أي مدى يمكن صياغة المبادىء العامة الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي** "

ويتم توفير الإجابة عن هذا التساؤل في القسم الثاني من أقسام البحث.

- البُعد الثاني: أجتهدت المنظمات المهنية التنظيمية والكُتاب في مجال الفكر المحاسبي في طرح آليات لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، سواء على مستوى آليات القياس المباشرة أو غير المباشرة ، وشاب تلك الجهود بعضاً من أوجه القصور ، ومنها عدم مراعاة مستوى الاتساق بين تلك الآليات من ناحية والمبادىء الحاكمة من ناحية أخرى ، وكذلك التركيز بكثافة على آلية تحليل المحتوى

المعلوماتي وندرة الاعتماد على الآليات الأخرى ، ويترتب على هذا البُعد طرح التساؤل التالي:

" **إلى أي مدى تتوافر آليات لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ذات اتساق مع المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم تلك الجودة** "

ويتم توفير الإجابة على هذا التساؤل في القسم الثالث من أقسام البحث.

- البُعد الثالث: ليس من الموضوعية قياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي بمعزل عن المحددات ذات التأثير في هذا القياس ، تلك المحددات المنبثقة بصورة رئيسية من خصائص الشركة كالحجم والسيولة والربحية ، وبالشكل الذي يستدعي ضرورة التحري عن تلك المحددات.، وهو ما يطرح التساؤل التالي:

" **إلى أي مدى تعد خصائص الشركة من المحددات الأساسية لتطوير جودة الافصاح المحاسبي** "

ويتم توفير الإجابة عن هذا التساؤل في القسم الرابع من أقسام هذا البحث.

- البُعد الرابع: غياب إطار متكامل لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي مؤسس وفق المبادىء الحاكمة للقياس والتقييم ، حيث اعتمدت المحاولات البحثية في هذا المجال على النماذج سابقة التجهيز سواء المعتمدة على مؤشر Standard and Poor's للشفافية والافصاح أو مؤشر CIFAR[1] ، وهي مؤشرات تركز بصورة أساسية على المتطلبات الإلزامية والتي بطبيعتها تكون متوافرة في الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية ، وتبتعد عن تقييم مستوى

[1] CIFAR: Center of Financial Analysis and Research

فعالية الافصاح المحاسبي كآداة اتصال فاعلة في صياغة رؤية متلقي المعلومات المحاسبية ، ويطرح هذا البُعد التساؤل التالي :

" إلى أي مدى يمكن صياغة إطار لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي مؤسس وفق المبادىء الحاكمة للقياس والتقييم الصادرة عن الجهات المهنية المتخصصة "

ويتم توفير الإجابة عن هذا التساؤل في القسم الخامس من أقسام هذا البحث.

ثانياً: فروض البحث:

لتوفير الإجابات عن تساؤلات البحث الأربعة تم صياغة فروض البحث التالية لتوفير الإجابة عن تلك التساؤلات:

- فرض العدم الأول:

" لا يمكن صياغة مبادىء عامة حاكمة يمكن الأحتكام إليها لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي " .، ويتم توفير الدلالات الإستقرائية على قبول الفرض أو رفضه في القسم الثاني من البحث.

- فرض العدم الثاني:

" لا توجد آليات لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ذات اتساق مع المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم تلك الجودة ".، ويتم توفير الدلالات الإستقرائية على قبول الفرض أو رفضه في القسم الثالث من البحث.

- فرض العدم الثالث:

" لا تعد خصائص الشركة من محددات تطوير جودة الأفصاح المحاسبي ".، ويتم توفير الدلالات الإستقرائية على قبول الفرض أو رفضه في القسم الرابع من البحث.

- فرض العدم الرابع:

" لا يمكن صياغة إطار لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي يمكن من تقييم فعالية الافصاح المحاسبي كآداة اتصال ويتسق مع المبادىء الحاكمة لقياسه وتقييمه ".، ويتم توفير الدلالات الإستقرائية على قبول الفرض أو رفضه في القسم الخامس من البحث.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة رئيسية إلى صياغة إطار فكري لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي يتسق مع المبادىء الحاكمة للقياس والتقييم ، وذلك من خلال الآليات التالية:

(أ) صياغة المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي وذلك من خلال دراسة وتحليل جهود الجهات المهنية ذات الصلة.

(ب) تحديد آليات القياس والتقييم الأكثر اتساقاً مع المبادىء الحاكمة للقياس والتقييم ، وذلك من خلال دراسة وتحليل جهود الكُتاب ذات الصلة بتلك الآليات.

(جـ) دراسة وتحليل المحددات المؤثرة في جودة الافصاح المحاسبي ، تلك المحددات التي يجب مراعاتها سواء لتقييم مستوى الجودة ، أو لتحديد الآفاق المستقبلية اللازمة لتطوير تلك الجودة.

(د) صياغة إطار فكري متكامل لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي يمكن من تقييم فعالية الافصاح كآداة اتصال تساعد في تشكيل رؤية متلقي التقارير المالية.

رابعاً: أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث في العناصر التالية:

(أ) يمثل البحث محاولة ممنهجة تحمل الإسهام اليسير في إحدى المجالات الحيوية للفكر المحاسبي ، وهو الافصاح ، بما يمثله من كونه أحد الأركان الأساسية المشكلة لهذا الفكر بجانب الاعتراف والقياس.

(ب) توفير رؤية تحليلية متكاملة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، بحيث تتضمن المبادىء الحاكمة للقياس والتقييم ، وآليات هذا القياس ، ومحددات تلك الجودة ، وبالشكل الذي يوفر أساساً ممنهجاً للقياس والتقييم في المرحلة الأولى ، والتطوير في المراحل التالية.

(جـ) توفير إطار متكامل لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، يمكن الاعتماد عليه في محاولات بحثية تالية في مجال الدراسات التطبيقية ، وتصنيف الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية بحسب جودة الافصاح المحاسبي.

خامساً: منهجية البحث:

يعتمد البحث بصورة أساسية على المنهجية الاستقرائية ، وذلك من خلال توظيف ما انتهت إليه جهود السابقين سواء المنظمات المهنية ذات الصلة أو الكُتاب في مجال الفكر المحاسبي في صياغة فروض البحث واستخلاص دلالاته ولا تمتد تلك المنهجية لتتضمن اختبار تلك الفروض من خلال آليات تطبيقية (أحصائية) ، وتتضمن تلك المنهجية العديد من الآليات الملازمة لها كالنقد والتحليل والربط والاستنتاج وصياغة الدلالات.

سابعاً حدود البحث:

لا يشتمل البحث على حدود زمانية أو حدود مكانية ولكنه يشتمل على حدود منهجية والناتجة من كون البحث دراسة تنظيرية تتضمن بعض الاسقاطات على الحالة المصرية ، مع الاقتصار في صياغة المبادىء الحاكمة على ما انتهت إليه الجهات المهنية ذات الصلة ، كمجلس معايير المحاسبة المالية ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

القسم الثاني: المبادىء العامة الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي وفق المنهج المعياري:

يمثل الإطار العام الحاكم لقياس جودة الافصاح المحاسبي مجموعة المبادىء العامة التي يتم الاحتكام إليها عند تقييم جودة الافصاح المحاسبي ، وتشكل تلك المبادىء العناصر الرئيسية ذات الأولوية عند تقييم جودة الافصاح المحاسبي ، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال جهود الجهات المهنية ذات الصلة وفي إطار المنهج المعياري ، وابتداءً فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)[1] القيود (الحدود) المحيطة بإنتاج ونشر التقارير المالية في مجموعة القيود التالية:

(أ) لا يمكن للأطراف المستفيدة أن يحصلوا على احتياجاتهم المعلوماتية مباشرة من الوحدات الإقتصادية ، ولذا يجب توفير الوسيلة التي تكفل توصيل تلك المعلومات على نحو كفء وفعال ، وفي اطار إقتصاديات المعلومات.، وتعد التقارير المالية هي الوسيلة الرئيسية لتلك المهمة.

(ب) يصعب انتاج تقارير مالية تفي بإحتياجات كافة الأطراف ذات الصلة في نفس الوقت ، لتعارض ذلك مع اقتصاديات إنتاج ونشر المعلومات المحاسبية ، وبالتالي يصبح من المنطقي انتاج تقارير مالية ذات غرض عام General Purpose Financial Reports ، أي تقارير واحدة لأطراف متعددة.

[1] FASB: Statement of Financial Accounting Concepts No.8, 2010, Chapter1: The Objective of general purpose of financial Reporting, OB5:OB11, P.P. 2-3.

(ج) لا تعرض التقارير المالية ذات الهدف العام كافة المعلومات المتعلقة بالوحدة الإقتصادية ، ولكنها تعرض المعلومات ذات الوزن النسبي ، والخاصة بكيفية توظيف مصادر التمويل التي حصلت عليها من مختلف المصادر ، وذلك لحماية حقوق اصحاب مصادر التمويل.

(د) تعمل التقارير المالية في بيئة تنافسية مع المصادر المعلوماتية الأخرى ، تلك المصادر التي تقدم معلومات حول الظروف الإقتصادية العامة ، والتنبؤات المالية ، والمناخ السياسي والإقتصادي ، والبيئة التنافسية بين الوحدات الإقتصادية ، ولذا فعلى التقارير المالية أن تتضمن معلومات تحقق التفرد لمتلقي التقارير المالية وبالشكل الذي تتميز به عن المصادر الأخرى.

(هـ) لا تعرض التقارير المالية قيمة الوحدة الإقتصادية ، ولكنها تقدم ما يفي بالوفاء بإحتياجات متلقي التقارير المالية ، ليتمكنوا من تقييم الوحدة بصورة موضوعية.، أي لا تقدم قيمة ، ولكنها تقدم مدخلات تقييم.

(و) يختلف متلقي التقارير المالية على المستوى الفردي بحسب توجهاتهم الفكرية ومصالحهم والنماذج القرارية التي يعتمدوا عليها ، ولما كان من المستحيل الوفاء بإحتياجاتهم جميعاً يصبح من المنطقي توفير احتياجاتهم المشتركة ، ومع احتمالية توفير معلومات اضافية تعد مفيدة لأطراف معينة ، بحسب رؤية الوحدة الإقتصادية والوزن النسبي لتلك الأطراف.

(ز) لا تهتم الوحدة الإقتصادية بتقديم تقارير مالية للأطراف الخارجية فقط ، ولكنها تهتم بتوفير منظومة متكاملة للتقارير الداخلية ، والتي تُعزز وتدعم فعالية التقارير المالية المقدمة للأطراف الخارجية.

(ح) لا تعد التقارير المالية مفيدة فقط للأطراف ذات الصلة المباشرة كالمستثمرين الحاليين والمرتقبين ، أو المقرضين الحاليين والمرتقبين ، ولكنها مفيدة للعديد من الأطراف الأخرى كالجهات المهنية والتنظيمية ، وذلك ليتسنى لتلك الأطراف القيام بدورها سواء الرقابي أو التقييمي أو التطويري.

(ط) يتم انتاج التقارير المالية في ظل هدف أو مجموعة من الأهداف يراد تحقيقها من خلال نشر التقارير المالية ، تلك التقارير التي يتم انتاجها في ظل إطار مفاهيمي حاكم ، والذي يصيغ التقديرات والأحكام والنماذج ، ولما كان من الصعوبة وجود اطار مفاهيمي مثالي يحقق كافة الأهداف ، يصبح من الواجب السعي دئماً لتطوير هذا الإطار.

وعلى ذلك وفي ظل الأهداف والقيود التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية يمكن تحديد مفهوم الافصاح المحاسبي بكونه:

" رسالة اعلامية تُنتج في ظل اطار مفاهيمي محدد ، ومجموعة من القيود ، وتقدم إلى العديد من الأطراف ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالوحدة الإقتصادية ، ولكي تفي بالإحتياجات المشتركة لتلك الأطراف.، وتدعم رؤيتهم للوحدة الإقتصادية ".

كما يتحدد مفهوم جودة الافصاح المحاسبي بقدرة الرسالة الإعلامية التي يحملها على إشباع احتياجات متلقي المعلومات المحاسبية ، ويتحدد في الواقع التطبيقي بمطابقة محتويات الرسالة الإعلامية للمتطلبات المحددة مسبقاً ، سواء في صورة متطلبات اجبارية أو متطلبات اختيارية.، وبالشكل الذي يفي بمتطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وتنبع أهمية الافصاح المحاسبي وبصورة أساسية من كونه آداة الإتصال الرئيسية بين الوحدة الإقتصادية والأطراف الخارجية ذات الصلة ، ويقوم بالحد من مشكلة عدم التماثل المعلوماتي Asymmetry بين الأطراف الداخلية منتجة المعلومات ، والأطراف الخارجية ذات الصلة متلقية تلك المعلومات ، وبالكيفية التي تخفض من تعارض المصالح بين الإدارة والأطراف الأخرى ذات الصلة.

وقد تناولت نظرية الوكالة تلك القضية[1] ، وأرست فكرة مؤداها أن هناك تعارض مصالح بين حملة الأسهم والإدارة ، حيث يسعى حملة الأسهم إلى حيازة المعلومات التي تطمئنهم على ثرواتهم ، وتدعم رؤيتهم حول احتمالات نموها مستقبلاً ، بينما تسعى الإدارة إلى حيازة المعلومات التي تضيف لهم قيمة ، وتضمن تعظيم منافعهم الشخصية. ، وحلاً لتلك المشكلة يقوم الافصاح بدور الوسيط بين الطرفين لتقريب وجهات النظر ، وبالشكل الذي يحد من مشكلة عدم التماثل المعلوماتي.

وبذلك يؤدي الافصاح الجيد إلى تدعيم ثقة متلقي المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المفصح عنها ، وبالشكل الذي يساهم في تدعيم الثقة في التنبؤات المستقبلية حول استمرارية الوحدة الإقتصادية واحتمالات نموها ، ويخفض من تكاليف الوكالة ، ويدعم القيمة السوقية للأسهم ، ويخفض معدل

[1] Jensen, M.C, and Mekling W.H., 1976, Theory of The Firm: Managerial Behavior Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, Vol.3, P.P. 305-360.

العائد المتوقع من خلال المستثمرين ، ومما يسمح بتخفيض تكاليف التمويل.، ويؤدي ذلك في النهاية إلى تدعيم مركز الربحية بالوحدة الإقتصادية[1].

وقد تناولت العديد من الجهات المهنية المتخصصة صياغة الإطار العام الحاكم لتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، من خلال تحديد ما يجب أن يكون عليه تمثيل وعرض المعلومات المحاسبية انتهاجاً للمنهج المعياري ووفق ما يجب أن يكون عليه الافصاح عن المعلومات المحاسبية ، حيث قامت تلك الجهات بصياغة مبادىء عامة حاكمة لتقييم جودة الافصاح ، ويتناول الجزء التالي بعضاً من تلك الجهود.

قامت مؤسسة البحوث المالية التنفيذية الأمريكية Financial Executives Research Foundation(FERF) ، بتحديد ثماني آليات لتحسين جودة الافصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الأمريكية ، وتتحدد تلك الآليات في [2]:

(1) قيام الجهات التنظيمية لسوق الأوراق المالية بإصدار نشرات (اطارات) شرحية توجه معدي التقارير المالية نحو البنود الجوهرية

[1] See:
- Healy P.M., and Palepu K., 2001, Information Asymmetry, Corporate Disclosure and The Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature, Journal of Accounting and Economics, Vol.31, P.P. 405-440.
- Lambert, R., et al, 2007, Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital, Journal of Accounting Research, Vol.45, P.P. 385-420.
- Kothari, S., P., et al., 2009, The Effect of Disclosure by Management, Analysts, and Business Press on Cost of Capital, Return Volatility, and Analysts Forecasts: A Study Using Content Analysis, The Accounting Review, Vol.84, P.P. 1639-1670.

[2] FERF: Financial Executives Research Foundation, Disclosure overload and Complexity: hidden in Plain Sight, 2013, P.P.38-40.

المؤثرة في رؤية المستثمرين ، والبنود غير الجوهرية والتي يمكن عدم الافصاح عنها ، وبالشكل الذي يخفض من عناصر التشويش.، مع تصنيف تلك النشرات بحسب القطاعات الصناعية ، والمخاطر المرتبطة بحسب الأنشطة ، والسياسات المحاسبية المتبعة ، والمتطلبات القانونية للنشاط.

(2) قيام منتجي المعلومات المحاسبية بتلخيص السياسات المحاسبية التي اعتادت الوحدة المحاسبية على اتباعها ، والسياسات المحاسبية المتبعة حديثاً ، والسياسات المحاسبية المزمع اتباعها مستقبلاً ، ومع التركيز على السياسات المحاسبية ذات التأثير الجوهري على رؤية المستثمرين.، والإلتزام بالدليل الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية في هذا الشأن.

(3) قيام منتجي المعلومات المحاسبية بمزيد من الاعتماد على العرض الجدولي والأشكال التوضيحية ، ومع تخفيض النصوص الشرحية إلى المستويات الدنيا ، ويؤدي ذلك إلى توفير رؤية أكثر وضوحاً لمتلقي المعلومات المحاسبية.، ويخفض من عناصر التشويش.

(4) قيام الجهات التنظيمية لسوق الأوراق المالية بمزيد من الاعتماد على تكنولوجيا الافصاح الرقمية ، وبالشكل الذي يسمح بتعديل أسلوب عرض التقارير المالية بين الفترات المحاسبية ، وبصورة لا تتعارض مع مستوى الاتساق الواجب توفيره للوفاء بمتطلبات المقارنة.، وبما لا يؤثر على جوهرية المادة المعلوماتية السابق الافصاح عنها.

(5) قيام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بوضع إطار تنظيمي دقيق يتضمن الاعتبارات الموحدة الواجب مراعاتها عند الافصاح عن التقارير المالية ، وبالشكل الذي يضمن تحقيق الاتساق بين مختلف الوحدات المحاسبية.، ويكفل عقد المقارنات.

(6) التزام منتجي المعلومات المحاسبية بالمعايير المهنية عند الافصاح عن المخاطر المحيطة بالوحدة المحاسبية.، وبحيث يُكتفى بالمخاطر الأكثر اتصالاً بالوحدة المحاسبية.، والتي تميز الوحدة المحاسبية عن غيرها من الشركات المنتمية لنفس القطاع الصناعي.، بالإضافة إلى المخاطر العامة والتي قد يتأثر بها نشاط الوحدة ، مثل التغيرات السياسية ، حيث يضيف ذلك المزيد من الوضوح لرؤية متلقي المعلومات.

(7) تغيير المحتوى الأعلامي للتقارير المالية الربع سنوية ، والتي يتم نشرها على نحو موجز يتعارض مع صدق التمثيل ، وبحيث لا يشترط نشر تقارير مالية كاملة ، ولكن تنشر التقارير أو البنود المالية التي حدث بها تغيير جوهري وذلك على نحو تفصيلي ، أي الانتقال بالافصاح المحاسبي البيني من الافصاح الشامل على نحو موجز ، إلى الافصاح المحدد على نحو تفصيلي ، وبالشكل الذي يمكن المتلقي من التعمق في التحليل خلال الفترة المالية الواحدة.

(8) قيام الجهات المهنية والتنظيمية بمراعاة البعد الإقتصادي ، سواء عند اصدار المعايير المحاسبية أو المتطلبات التنظيمية ، وذلك وفق منظور الإقتصاد الكلي والعلاقات التشابكية التي تربط

مختلف الوحدات المحاسبية ، وبحيث يتم الانتقال من فلسفة متطلبات الافصاح التي تغطي نشاط محدد ، إلى فلسفة متطلبات الافصاح التي تغطي مجموعة من الأنشطة المتشابكة.

ومن خلال الآليات الثمانية السابق عرضها يمكن تحديد المبادىء العامة التي يمكن الأحتكام إليها عند قياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، وتتحدد تلك المبادىء في:

(أ) مبدأ مستوى الالتزام: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى الألتزام بالنماذج المعيارية الصادرة عن الجهات التنظيمية ، وبخاصة الجهة المنظمة لسوق الأوراق المالية ، والتي تسعى إلى توفير الحماية للمستثمرين ، وتخفيض ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي بين مختلف الأطراف ذات الصلة.

(ب) مبدأ مستوى الاستقرار (الاتساق): ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى الأستقرار في الافصاح عن السياسات المحاسبية ، سواء السياسات المحاسبية المتبعة ، أو السياسات المحاسبية التي من المحتمل تبنيها في المستقبل ، وكذلك الافصاح عن تأثير تغيير السياسات المحاسبية في حالة تغييرها على الأرقام المحاسبية المفصح عنها.

(جـ) مبدأ الشروح والتحليلات: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى جودة عرض الشروح التنظيرية والتحليلات الأضافية الملحقة بالتقارير المالية المفصح عنها ، ومثالاً لذلك عرض الحصة السوقية ، وتطور الإيرادات والربحية في إطار سلسلة زمنية مناسبة ، وتطور النسب المالية الأساسية في إطار نفس السلسلة الزمنية ، وذلك من خلال العرض الجدولي والأشكال التوضيحية ، وتخفيض العرض التنظيري إلى الحدود الدنيا ، حيث تؤدي الشروح التنظيرية المكثفة إلى المزيد المزيد من التشويش لمتلقي التقارير المالية.

(د) مبدأ الافصاح الرقمي: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى الاعتماد على أساليب الافصاح الرقمية ، حيث أن الأعتماد على تلك الأساليب يمنح متلقي التقارير المالية المرونة المناسبة في أختيار أساليب التحليل الملائمة ، وبخاصة في مجال التنبؤ بالنمو والقدرة على الأستمرار.

(هـ) مبدأ الشفافية: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى الافصاح عن المخاطر المتعلقة بأنشطة الوحدة المحاسبية ، وبخاصة الافصاح عن المخاطر غير المنتظمة الأكثر تمييزاً للوحدة المحاسبية عن غيرها من الوحدات المنتمية لنفس القطاع.، مع بيان الآثار المتوقعة لتلك المخاطر حال تحققها ، وبالشكل الذي لا يتعارض مع أسترتيجية الوحدة المحاسبية ، ولا يؤثر سلباً على ما تتمتع به من مزايا تنافسية.

(و) مبدأ جودة التقارير البينية: يتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى جودة التقارير المالية البينية (الفترية) ، ويتحقق ذلك من خلال تبني إحدى منهجيتين ، المنهجية الأولى النشر الكامل والتفصيلي للتقارير المالية ، وقد يتعارض ذلك مع إقتصاديات أنتاج ونشر المعلومات المحاسبية ، أو النشر التفصيلي للبنود التي حدثت بها تغييرات جوهرية ، وقد يصعب في الواقع التطبيقي اتباع أياً من المنهجيتين نتيجة القيود التنظيمية التي قد تفرضها الجهات التنظيمية على طريقة الافصاح عن تلك التقارير.، ويلخص الجدول رقم (1) المبادىء الحاكمة التي يمكن الاحتكام إليها عند تقييم جودة الافصاح المحاسبي وفق رؤية مؤسسة البحوث المالية التنفيذية الأمريكية.

جدول رقم (1): المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي وفق رؤية (FERF):

مسلسل	المبادىء الحاكمة
(1)	مستوى الالتزام
(2)	مستوى الاستقرار
(3)	الشروح والتحليلات
(4)	الافصاح الرقمي
(5)	الشفافية
(6)	جودة التقارير البينية

المصدر: من أعداد الباحث.

كما قدمت مجموعة ارنست ويونج (Earnst & Young [EY])[1] رؤيتها لتحسين جودة الافصاح المحاسبي والتي حددتها في التوصيات التالية:

(1) تيسير عملية الوصول للمحتويات المختلفة للتقارير المالية من خلال الاعتماد على المستكشف Navigator وهو يناظر الفهرس التقليدي ، والذي من شأنه الوصول السريع إلى محتويات التقارير المالية ، ويُمكن ذلك متلقي التقارير المالية من الربط بين المحتويات الرئيسية للتقارير المالية.

[1] EY: Earnst & Young Group, Appling IFRS: Improve Disclosure Effectiveness, July 2014, P.P. 1-27.

ولم تختلف تلك الرؤية في مضمونها العام بصورة جوهرية عن الرؤية التلخيصية المقدمة من نفس المجموعة والمعنونة بـ:

EY: Earnst & Young Group, IFRS Development: Disclosure Initiative- Principles of Disclosure, Issue 124, April:2017, P.P. 1-4.

(2) يحكم عملية الافصاح مجموعة من القيود ومنها الافصاح عن كافة السياسات المحاسبية ، والأحكام والتقديرات والفروض المتبعة ، ذات الوزن النسبي ، ودرجة التوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ، وتدعيم البيانات المالية المعروضة بالتقارير المالية ، وعرض كافة المعلومات الأخرى التي قد تمثل أهمية لمتلقي المعلومات المحاسبية ، ويراعى عند عرض السياسات المحاسبية ضرورة الفصل بين السياسات المحاسبية المتبعة والأحكام والتقديرات والفروض التي بنيت على أساسها التقارير المالية كوحدة متكاملة كالسياسات المتبعة في الإعداد ، وسياسات الإندماج والتوحيد ، ومعالجة الأحداث التي تتم بعملة أجنبية ، وتلك السياسات والأحكام والتقديرات والفروض الخاصة بمعالجة عنصر معين كالأصول والإلتزامات ، حيث يعرض النوع الأول من السياسات كوحدة متكاملة ، بينما يعرض النوع الثاني مع البنود والأحداث المتعلقة بالسياسة ، ومع استبعاد الافصاح عن السياسات المحاسبية غير المؤثرة على القوائم المالية في الفترة الحالية ، ويعد العرض بالكيفية السابقة مفيداً لمتلقي التقارير المالية ، ويحد من التشويش ، ويجعل متلقي التقارير المالية أكثر قدرة على التركيز على المعلومات الملاءمة ذات التأثير على المركز المالي وتقييم الآداء.، ومع التركيز على عرض كافة السياسات المحاسبية سواء الإلزامية أو الإختيارية ذات الطبيعة الخاصة ، وسواء اعتادت الوحدة على استخدامها أم كانت جديدة ، ويعد ذلك مناسباً لكافة متلقي التقارير المالية وبغض النظر عن مستوى

درايتهم بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، وبصفة عامة فإن تقدير منتج المعلومات لأهمية الافصاح عن سياسة محاسبية محددة يرجع بصورة رئيسية إلى تقديره.، وفي جميع الأحوال على منتج المعلومات عرض ملخص للسياسات في نهاية عرض التقارير المالية.

(3) ترتيب الإيضاحات التفسيرية وبحسب طبيعتها من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية ، بحيث تأتي المعلومات الأكثر أهمية في المقدمة وتعرض بصورة مستقلة مثل المعلومات الخاصة بالقطاعات ، ومخاطر عدم التأكد المتعلقة بالافصاح ، والمعلومات المتعلقة بالافصاح عن المخاطر.، أما المعلومات الأقل أهمية فيمكن أن تُعرض في صلب القوائم المالية ، أو في نهايتها مباشرة ، ومثال ذلك المعايير المحاسبية غير المفعلة ، السياسات المحاسبية التي ليس لها بديل.، وتلك الكيفية تساعد متلقي التقارير المالية على تحديد المعلومات المحاسبية الأولى بالرعاية ، وتدعم عملية الفهم السريع لمحتويات التقارير المالية. ، وتعد عملية ترتيب المعلومات من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية من العمليات الشاقة ، والتي تعتمد على خبرة منتج المعلومات المحاسبية ، وتقديره للوزن النسبي لتلك المعلومات.، ومتطلبات اتساق عرض المعلومات من فترة مالية لأخرى ، حتي يتسنى لمتلقي تلك المعلومات اجراء المقارنات على نحو فعال.

(4) تقسيم الإيضاحات التفسيرية بحسب طبيعتها إلى عدد من الأجزاء ، وبالشكل الذي يمكن معه الإشارة إليها في مستكشف (فهرس)

التقارير المالية ، وبالتالي يسهل الوصول إليها ، فعلى سبيل المثال يمكن تقسيم تلك الإيضاحات إلى إيضاحات حول التقديرات وعناصر عدم التأكد ، وإيضاحات حول مخاطر الافصاح (المخاطر المؤسسة على الافصاح) Risk-Based Disclosure ، كما يمكن تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية تتضمن إيضاحات حول ، أسس الإعداد ، ونتائج الفترة المالية ، ورأس المال المستثمر متضمناً رأس المال العامل ، وهيكل رأس المال ، وإيضاحات حول عناصر أخرى.

(5) في الحالات التي لا يملك فيها منتج التقارير المالية رؤية محددة لكيفية التقسيم والترتيب يمكن الاعتماد على العرض القياسي المقترح والذي يرتب تلك المجموعات على النحو التالي:

(أ) الإيضاحات التفسيرية الخاصة بالأرقام الرئيسية بالقوائم المالية ، كنتائج الأعمال ، مع توضيح السياسات والأحكام والتقديرات والفروض المتعلقة ببناء تلك القوائم.

(ب) إيضاحات تفسيرية حول رأس المال المستثمر ، والكيفية التي يدار بها ، ومعدل العائد علي حقوق الملاك.

(ج) إيضاحات حول المخاطر المالية التي تتعرض أو يمكن أن تتعرض لها الوحدة الإقتصادية ، وتأثير تلك المخاطر على المركز المالي وتقييم الآداء ، وتحديد خطط الإدارة بشأن التعامل مع تلك المخاطر.

(د) ايضاحات حول الأبعاد الهيكلية المتعلقة بالمركز المالي للوحدة الإقتصادية ، وتحديد تأثير التغيرات التي قد تحدث بتلك الأبعاد سواء على المركز المالي للوحدة أو تقييم الآداء.

(هـ)ايضاحات حول عناصر لم ترد كعناصر رئيسية بالقوائم المالية أو لم تتحقق بعد ، ولكن قد يكون لها تأثير كامن على القوائم المالية المفصح عنها ، ولذا يجب توجيه نظر متلقي التقارير المالية نحو هذا النوع من العناصر.

(و) ايضاحات حول عناصر تم الافصاح عنها استجابة للوائح التنظيمية ، ولكنها غير ذي تأثير على التقارير المالية.

(6) لقد كان مثاراً للجدل خلال السنوات الأخيرة هل يؤدي عرض ملخص للسياسات المحاسبية قبل تفصيلاتها إلى الحد من مشكلة الافصاح الزائد؟ ، حيث يعتقد الكثيرين أن العرض بتلك الكيفية قد يؤدي إلى الفوضى والتشويش على متلقي التقارير المالية. ، وتوفر الشركات الأسترالية البديل لحل تلك المشكلة من خلال ارسال التقارير المالية الموجزة إلى حملة الأسهم.، ويرى البعض الأخر أنه يمكن استبدال العرض التلخيصي والقوائم المالية الموجزة من خلال عرض العناصر الرئيسية ذات التأثير المستقبلي ، مثل الرؤية الإستراتيجية للوحدة الإقتصادية ، وخطط التطوير المستقبلية ، والأحداث المالية ذات التأثير في المستقبل مثل عمليات الدمج والتوحيد ، والانخفاض التدريجي بقيمة الشهرة ، وخطط النمو المستقبلية.، كما يعد تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية من الأدوات الفعالة في هذا الشأن.

(7) لا يعد من منطق الأمور عرض بعض المعلومات المحاسبية التي توجبها متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي خارج القوائم المالية دون تحديد مرجعية ذلك في المعايير ، وذلك لأن تلك

القوائم أعدت وفق تلك المعايير ، حيث تسمح بعض المعايير بالعرض خارج القوائم المالية ، ومثال ذلك توضيحات الإدارة ، والافصاح عن بعض صور المخاطر ، ومع الاعتماد على الإسناد الترافقي Cross-Reference ، وقد يؤدي الإسناد الترافقي غير الدقيق إلى ارتباك متلقي المعلومات المحاسبية ، وبالشكل الذي يؤدي إلى التشويش ، ويؤثر على اتساق وتكامل التقارير المالية ، كما أن العديد من الأطراف الخارجية تهتم بصورة رئيسية بالقوائم المالية ذاتها مثل المراجع الخاجي ، والمطالب بإبداء الرأي في القوائم المالية ، والعرض خارجها بدون اسناد محدد يؤثر سلباً على آداء تلك الأطراف.، ولذا يلزم اعداد الإسنادات الترافقية على نحو دقيق ومحدد.

(8) عرض مؤشرات تقييم الآداء قرين كل قائمة مالية يعد خلطاً بين المعلومات المعدة وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ، والمؤشرات التي لم تنص عليها المعايير ، ويؤدي ذلك إلى التشويش على متلقي التقارير المالية ، ولذا يجب عرض تلك المؤشرات بتقرير مجلس الإدارة وليس في صلب القوائم المالية.

وعلى ذلك يمكن تحديد المبادىء العامة التي يمكن الاحتكام إليها عند تقييم جودة الافصاح المحاسبي وفق رؤية مجموعة إرنست ويونج في مجموعة المبادىء التالية:

(أ) مبدأ سهولة التوصل: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى توافر فهرسة ملائمة لمحتويات التقارير المالية ، وبالشكل الذي يمكن متلقي تلك التقارير من سهولة

الوصول لمحتويات التقارير المالية التي يهتم بدراستها وتحليلها ، وكخطوة تمهيدية للربط بين العناصر المختلفة للتقارير المالية.

(ب) مبدأ مستوى الالتزام: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى الألتزام بمتطلبات المعايير المحاسبية المتبعة ، وبخاصة في حالة اتباع معايير المحاسبة الدولية IAS ، أو المعايير الدولية للأبلاغ المالي IFRS ، حيث أن اتباع تلك المتطلبات يعد من العناصر الرئيسية التي يتم الأحتكام إليها عند تقييم جودة الافصاح المحاسبي.

(جـ) مبدأ مستوى الاتساق: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى الألتزام بالافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة ، ومراعاة تقسيمها إلى مجموعات متجانسة ، وبالشكل الذي يوفر رؤية متكاملة خالية من التشويش لكافة السياسات المحاسبية ، مع التركيز على تفسير السياسات المحاسبية الجديدة التي تم إتباعها ، وتقديم المبررات الموضوعية لتطبيقها ، وكذلك استبعاد السياسات المحاسبية المتبعة ولكنها قد لا تؤثر على الأهمية النسبية للأرقام المحاسبية المفصح عنها.

(د) مبدأ الأحكام والتقديرات: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى الألتزام بالافصاح عن الأحكام والتقديرات التي تم أنتاج الأرقام المحاسبية على أساسها ، مع ضرورة الافصاح عن المبررات الموضوعية لتلك التقديرات ، وذلك ليتمكن المتلقي من تقدير مستوى التحفظ في الأرقام المحاسبية المفصح عنها.

(هـ) مبدأ الإيضاحات التفسيرية: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى جودة عرض الإيضاحات التفسيرية ، حيث يراعى تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين ،

تتضمن المجموعة الأولى الإيضاحات التفسيرية ذات الوزن النسبي ، وتتضمن المجموعة الثانية الإيضاحات الأقل أهمية ، حيث تُعرض المجموعة الأولى على نحو مستقل ، بينما تُعرض المجموعة الثانية في صلب التقارير المالية أو في نهاية تلك التقارير.، مع مراعاة تقسيم المجموعة الرئيسية الأولى إلى عدد من المجموعات الفرعية.

(و) مبدأ الافصاح عن المخاطر: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى جودة الافصاح عن المخاطر ، وبخاصة المخاطر المالية ، ودرجة تأثيرها على الأبعاد المختلفة للمركز المالي للوحدة المحاسبية ، مع ضرورة تقسيم تلك المخاطر إلى مجموعات تتضمن كل منها عناصر متجانسة ، مع التركيز على مخاطر عدم التأكد المقترنة بالافصاح المحاسبي ذاته.

(س) مبدأ كثافة الافصاح: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى جودة كثافة الافصاح المحاسبي ، وتعد من النقاط الجوهرية الهامة لأحتياجها إلى خبرة ومهنية عالية من قبل منتج المعلومات ، بحيث لا يكون الافصاح زائداً عن الحد فيصيب المتلقي بالتشويش ، ولا يكون موجزاً فلا يحقق الأهداف المرجوة منه.

(حـ) مبدأ التوثيق: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى جودة توثيق البيانات المعروضة خارج القوائم المالية ، وذلك من خلال تحديد السند المحاسبي الذي أعتمدت عليه عملية الافصاح ، حيث يوفر ذلك قدر أكبر من المصداقية لدى متلقي التقارير المالية.

(ط) مبدأ تقييم الآداء: ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى جودة الأتساق في أنتاج وعرض المؤشرات المالية المعبرة عن تقييم الآداء ، حيث يجب أن يراعى أن تعتمد تلك المؤشرات على أرقام محاسبية معدة وفق منظومة معايير واحدة ، ويتم الافصاح عنها في تقرير مجلس الأدارة وليس في صلب القوائم المالية.، ويلخص الجدول رقم (2) رؤية مجموعة إرنست ويونج على النحو التالي:

جدول رقم (2): رؤية مجموعة إرنست ويونج للمبادىء العامة التي يمكن الأحتكام إليها عند قياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي:

مسلسل	المبادىء الحاكمة
(1)	سهولة التوصل
(2)	مستوى الالتزام
(3)	مستوى الاتساق
(4)	الأحكام والتقديرات
(5)	الإيضاحات التفسيرية
(6)	الافصاح عن المخاطر
(7)	كثافة الافصاح
(8)	التوثيق
(9)	تقييم الآداء

المصدر: من أعداد الباحث.

وقد قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB رؤيته حول مبادىء الإفصاح المحاسبي من خلال الورقة النقاشية الصادرة عن المعايير الدولية

للإبلاغ المالي IFRS [1] وتمثلت المبادىء المطروحة للنقاش في سبع مبادىء رئيسية (Par 2.6, P.P.20:21):

(أ) مبدأ السمات المتفردة: ينبغي أن تعكس المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية السمات المتفردة للوحدة المحاسبية ، وبما يكفل الحد من المعلومات التي يمكن التحصل عليها من مصادر أخرى بخلاف تلك القوائم.

(ب) مبدأ النصوص الشرحية (الملاحظات التفسيرية): ينبغي أن تكون النصوص الشرحية بسيطة ومباشرة كلما كان ذلك متاحاً ، ودون التأثير بصورة جوهرية على الأهمية النسبية للمادة المعلوماتية التي تكون محلاً لتلك النصوص.

(جـ) مبدأ سلامة العرض: ينبغي تنظيم القوائم المالية بطريقة تسلط الضوء على الأمور الهامة ، وكذلك تسليط الضوء على المعلومات ذات الأثر في تشكيل رؤية متلقي المعلومات المحاسبية.

(د) مبدأ العلاقات الترابطية: ينبغي أن يتضمن الافصاح المحاسبي توضيحاً للعلاقات الترابطية بين البنود المفصح عنها على مستوى القوائم المحاسبية الرئيسية ، وبخاصة قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل الشامل ، وقائمة التدفقات النقدية ، بحيث يتم توفير أساساً جيداً لتيسير فهم المتلقي للعلاقات الترابطية بين مختلف القوائم المالية.

(هـ) مبدأ الحد من التكرار: ينبغي مراعاة الحد من تكرار المعلومات المحاسبية المفصح عنها ، إلا في الحالات الضرورية التي قد تستدعي

[1] IFRS: International Financial Reporting Standards: Discussion Paper, DP/March:2017/1, Disclosure Initiative-Principles of Disclosures, P.P. 1:110.

ذلك ، حيث يؤدي التكرار إلى تشويش المتلقي بالقدر الذي يؤثر سلباً على قدرته على الفهم.

(و) مبدأ القابلية للمقارنة: ينبغي توفير القوائم المالية وفق آلية مستقرة تتسم بالاتساق بين الفترات المحاسبية المتتالية ، وبالشكل الذي يمكن المتلقي من مقارنة تلك القوائم بين الفترات المحاسبية ، ومقارنتها بالوحدات المحاسبية الأخرى.

(س) مبدأ طبيعة البيانات: ينبغي مراعاة الاتساق بين أسلوب عرض المعلومات المحاسبية وطبيعة تلك المعلومات ، أي تنويع أسلوب العرض بين العرض الجدولي والتفسير النصي والأشكال التوضيحية.

وبالإضافة لتلك المبادىء السبعة التي ذكرت نصاً فقد تناولت الورقة النقاشية العديد من المبادىء الأخرى والتي إستنتجها الباحث من الفقرة 2.9 ، والفقرة 2.10 الواردة بنفس الورقة النقاشية ويمكن صياغة تلك المبادىء الإضافية في المبادىء الثلاثة التالية:

(أ) مبدأ وضوح العلاقات: ينبغي أن تكون العلاقات بين مختلف البنود المفصح عنها بالقوائم المالية واضحة ، وبخاصة تلك البنود ذات التأثير التتابعي في القوائم المالية الأساسية ، وبخاصة صافي الدخل ، وبنود التدفقات النقدية.

(ب) مبدأ العرض التفصيلي: ينبغي أن تعرض كافة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية بصورة تفصيلية ، مع مراعاة التدرج بين الأقسام والفئات الرئيسية المكونة لها والتصنيفات الرئيسية المكونة للفئات ، وذلك في جميع مكونات القوائم المالية الرئيسية وبخاصة قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل الشامل ، وقائمة التدفقات النقدية.

(جـ) مبدأ المرونة والتوازن: ينبغي على معدي القوائم المالية تحقيق التوازن بين العرض التفصيلي للمعلومات المحاسبية وتوضيح العلاقات الترابطية بين تلك المعلومات ، أي كيف نحقق التفصيل بلا تشويش ، وتعد قضية التوازن من القضايا التي ترجع في الأساس لتقدير معدي القوائم المالية.، وبالتالي لا توجد طريقة محددة للأفصاح عن القوائم المالية.

وقد تم تلخيص تلك المبادىء العشرة بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3): المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي وفق رؤية المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS:

مسلسل	المبادىء الحاكمة
(1)	السمات المتفردة
(2)	النصوص الشرحية
(3)	سلامة العرض
(4)	العلاقات الترابطية
(5)	الحد من التكرار
(6)	القابلية للمقارنة
(7)	طبيعة البيانات
(8)	وضوح العلاقات
(9)	العرض التفصيلي
(10)	المرونة والتوازن

ومن خلال مقارنة الجداول (1) و(2) و(3) ، ومع مراعاة المبادىء الحاكمة المشتركة بينهم ، والمبادىء ذات المدلول الواحد ، يمكن أستنتاج ثمانية عشر مبدأً يجب مراعاتها عند قياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، وتتحدد في:

(1) سهولة التوصل.
(2) مستوى الالتزام.
(3) مستوى الاتساق.
(4) الأحكام والتقديرات.
(5) الإيضاحات التفسيرية.
(6) الافصاح عن المخاطر.
(7) كثافة الافصاح.
(8) التوثيق.
(9) تقييم الآداء.
(10) جودة التقارير البينية.
(11) الافصاح الرقمي.
(12) السمات المتفردة.
(13) سلامة العرض.
(14) العلاقات الترابطية.
(15) الحد من التكرار.
(16) طبيعة البيانات.
(17) العرض التفصيلي.
(18) المرونة والتوازن.

وينبثق من تلك الآليات الحاكمة عدداً من الآليات الكمية لقياس جودة الافصاح المحاسبي ، يتم تناولها من خلال الجزء التالي.، وبتلك الصورة تم توفير الإجابة عن التساؤل الأول من تساؤلات البحث والمحدد في:

" إلى أي مدى يمكن صياغة المبادىء العامة الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي " حيث تم صياغة إحدى عشر مبدأً يجب مراعاتها عند قياس وتقييم الافصاح المحاسبي ، وذلك من خلال توجهات الجهات المهنية ذات الصلة.

ويترتب على ذلك رفض الفرض العدمي الأول الذي ينص على:

" لا يمكن صياغة مبادىء عامة حاكمة يمكن الأحتكام إليها لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي " وبالتالي قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تلك المبادىء.

القسم الثالث: الآليات الكمية لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي:

ركزت غالبية الدراسات في مجال قياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي على قياس جودة الافصاح الإجباري (الإلزامي) Mandatory Disclosure ، وهو الافصاح الذي يتم في اطار قواعد تنظيمية ، أو نصوص معيارية ، واعتبرت مستوى توافر المتطلبات الإجبارية انعكاساً لمستوى جودة الافصاح المحاسبي ، وبالشكل الذي يثير تساؤل حول إذا كانت الشركات تتبع قواعد تنظيمية أو مهنية محددة سلفاً ، ما الداعي إذاً لقياس الافصاح ، وتتحدد الإجابة بما توصلت إليه الدراسات في هذا الشأن من وجود فروق في مستوى جودة الافصاح الإجباري بين الشركات التي تتبع نفس القواعد التنظيمية أو المهنية[1] ، وبالشكل الذي يستوجب ضرورة قياسه.، لتحديد أسباب وجود تلك الفروق ، واقتراح منهجيات التحسين.

كما تناولت العديد من الدراسات قياس مستوى جودة الافصاح الإختياري (الطوعي) Voluntary Disclosure ، ويمثل عناصر الافصاح التي لم تنص القواعد التنظيمية أو النصوص المعيارية على وجوب الافصاح عنها ، ولكنها معلومات ترى الوحدة المحاسبية أهمية الافصاح عنها ، مثل الافصاح عن خصائص القطاع ، أو الافصاح عن المؤشرات المالية ، أو الافصاح عن المركز التنافسي والشريحة السوقية ، حيث أثبتت الدراسات في هذا المجال أن التوسع في الافصاح عن العناصر الإختيارية يؤدي إلى توفير رؤية أوضح لمتلقي المعلومات المحاسبية[2] ، وبالتالي تخفيض عدم التماثل المعلوماتي بين

[1] Chavent, M., et al, 2006, Disclosure and Determinants Studies: An Examination Using the Divisive Clustering Method(DIV), European Accounting Review, Vol.15, P.P. 181-218.

[2] على سبيل المثال يمكن الرجوع إلى:

الأطراف الداخلية والخارجية ، وبالشكل الذي يخفض من تكاليف الوكالة. ومما ينتج عنه ارتفاع مستوى جودة الافصاح[1].

واشتملت الدراسة المرجعية لكل من (Hassan and Marson, 2010)[2] على عرض آليات القياس الكمي لمستوى جودة الافصاح المحاسبي ، دون تناول كل منها بصورة تحليلية دقيقة ، ويتبنى الباحث نفس منهجية التصنيف في الدراسة سابقة الذكر ويضيف لها البُعد التحليلي ، حيث تم تقسيم آليات القياس إلى مجموعتين رئيسيتين ، تتضمن المجموعة الأولى آليات القياس غير المباشرة لجودة الافصاح المحاسبي ، وتتضمن المجموعة الثانية آليات القياس المباشرة لمستوى الجودة. ويتناول الجزء التالي كلا المنهجيتين على النحو التالي عرضه. ، والمعروضة بالشكل رقم (1).

- Alsaeed, K., 2006, The Association between firm-Specific Characteristics and Disclosure: the Case of Saudi Arabia. Managerial Auditing Journal, Vol.21, P.P. 476-496.
- Agca, A., and Onder, S. 2007. Voluntary Disclosure in Turkey: a Study on firms listed in Istanbul Stock Exchange (ISE). Problems and Perspectives in Management, Vol.5, P.P. 241-286.
- Tsamenyi, M., et al., 2007. Disclosure and Corporate Governance in Developing Countries: Evidence from Ghana. Managerial Auditing Journal, Vol.22, P.P. 319-334.

[1] **للمزيد من الدراسات حول الإفصاح الإختياري وتأثيره يمكن الرجوع إلى:**

- Lambert, R., et al., 2007, Accounting Information Disclosure and the Cost of Capital, Journal of Accounting Research, Vol.45, P.P. 385-420.
- Marston, C., et al., 2007, Voluntary Disclosure of Accounting Ratios in the UK, British Accounting Review, Vol.34, P.P. 289-313.

[2] Hassan, O., and Marson, C., 2010, Disclosure Measurement in the empirical Accounting Literature: A Review Article, Brunel University West London, Department of Economics and Finance, Working Paper Series, No.10-18, P.P.9-22.

شكل رقم (1) : آليات القياس الكمي لمستوى جودة الافصاح المحاسبي:

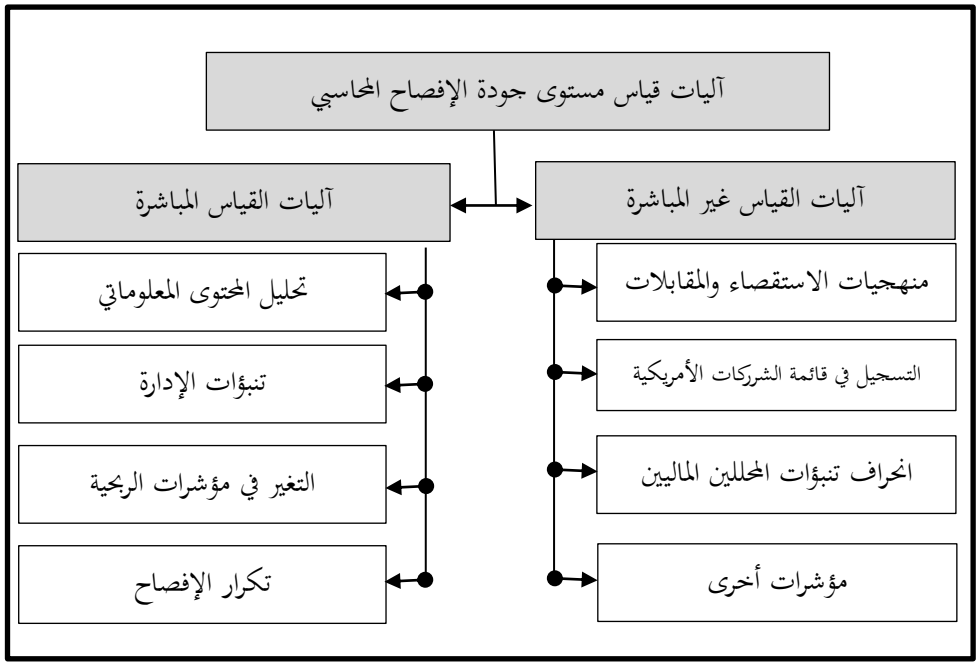

المصدر: من اعداد الباحث.

المجموعة الأولى: آليات القياس غير المباشرة لجودة الافصاح المحاسبي:

لا تعتمد تلك المنهجية على التقارير المالية مباشرةً لقياس مستوى جودة الافصاح ، ولكنها تعتمد على التحري من الأطراف ذوي العلاقة بالتقارير المالية ، وبالشكل الذي يعني أن تلك المنهجية تعتمد على تحليل قدرة متلقي المعلومات المحاسبية على فهم المحتوى الإعلامي للتقارير المالية. ، وتعتمد تلك المنهجية على العديد من الأساليب يتم تناولها في الجزء التالي:

(أ) قوائم الإستقصاء والمقابلات:

تعتمد تلك الآداة على بناء قوائم استقصاء ، وتصميم برامج المقابلات الشخصية بهدف التحري عن مستوى قدرة التقارير المالية السنوية ، والربع سنوية ، وأية تقارير مالية أخرى غير منتظمة ، على الوفاء بإحتياجات متلقي التقارير المالية ، وتوجه إلى المحللين الماليين المعتمدين.

وقد يتم التعبير عن قوائم الإستقصاء من خلال النماذج سابقة التجهيز المعدة من خلال الجهات التنظيمية ، فعلى سبيل المثال وداخل الولايات المتحدة الأمريكية يتم أعداد تلك النماذج بواسطة اتحاد المحللين الماليين الأمريكي (FAF) Financial Analysts Federation ، والهيئة الأمريكية لإدارة الإستثمارات والبحوث Association for Investment Management and Research (AIMR) ، وقد توقف العمل بتلك النماذج منذ مطلع عام 1997م ، وذلك لتطوير المتطلبات التنظيمية للإفصاح داخل الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كما يمكن التعبير عن قوائم الإستقصاء من خلال نماذج تقييم الآداء ، وذلك للتحري عن قدرة التقارير المالية المفصح عنها على الوفاء بمتطلبات مؤشرات تقييم الآداء ، وتوجه إلى المحللين الماليين المعتمدين ، ويتحدد مستوى

[1] للمزيد من التوسع حول تلك النماذج يمكن الرجوع الى:

- Lang, M., and Landholm, R., 2000, Voluntary Disclosure and Equity Offerings: Reducing Information Asymmetry Hyping the Stock, Contemporary Accounting Research, Vol.17, P.P. 623-669.
- Botsan C.A., and Plumlee M.A., 2002, A Reexamination of Disclosure Level and the Expected Cost of Equity Capital, Journal of Accounting Research, Vol.40, P.P. 21-40.

جودة الافصاح في تلك الحالة بقدرة التقارير المالية على توفير مؤشرات تقييم الآداء[1].

ويرى الباحث أن قوائم الإستقصاء كآداة للتحري عن مستوى جودة الافصاح المحاسبي تحيط بها العديد من العقبات التي قد تحد من فعاليتها ومن تلك العقبات:

(1) التحيز وغياب الموضوعية ، وعدم تساوي المحللين الماليين المستقصى منهم في القدرات المهنية والقدرات التحليلية ، بالشكل الذي قد يضعف فعالية الآداة.

(2) الاعتماد على نماذج سابقة التجهيز قد لا تتوافق مع كافة القطاعات الصناعية ، نظراً للسمات المالية والتشغيلية التي قد تميز القطاع عن غيره من القطاعات ، بل أن السمات المالية والتشغيلية قد تتفاوت على مستوى الشركات المنتمية لنفس القطاع ، وذلك لاختلاف الشريحة السوقية والهيكل التمويلي ومستوى كفاءة الموارد البشرية المتوافرة لديها.

(3) وجود العديد من العقبات الفنية التي قد تواجه الباحثين على وجه التحديد في الاعتماد على تلك الآداة وبخاصة أن الباحث وفي المراحل المبكرة من البحث العلمي قد لا يجيد الحكم على توافر عناصر الافصاح محل التقييم وبالشكل الذي قد يستدعي توافر محكمين متخصصين لتقييم قدرة الباحث على تقدير توافر العنصر من عدمه ومن المفضل أن يكون من بين هؤلاء المحكمين من له خبرة مهنية في العمل بالقطاع محل التقييم.، وقد يصعب توفير هذا الحل في الواقع التطبيقي.

[1] للمزيد من التوسع حول ذلك النموذج يمكن الرجوع الى:

- Coleman, I., and Eccles, R., 1997, Pursuing Value: Reporting Gaps in the United Kingdom, Available at www.Barometersurveys.com.

(ب) التسجيل في قائمة الشركات الأكثر إلتزاماً:

يتحدد مفهوم تلك الآداة أن بعض الدول قد تفرض على الشركات غير الحاملة لتبعيتها القانونية والعاملة على أراضيها بعض القيود التنظيمية ، ومنها ضرورة الألتزام بنماذج معينة عند الافصاح عن التقارير المالية ، وذلك لأغراض توفير أكبر قدر ممكن من الحماية للمستثمرين التابعين للدولة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تقوم الشركات غير التابعة لأمريكا والعاملة بالأراضي الأمريكية بالتسجيل في القائمة الأمريكية للشركات غير الأمريكية والتي يطلق عليها أختصاراً ADRs (American Depository Receipts) ، وهي الشركات غير الأمريكية الخاضعة لمتطلبات أفصاح تفوق المتطلبات المفروضة على الشركات الأمريكية ، وتهدف تلك المتطلبات وبصورة رئيسية إلى حماية المستثمر الأمريكي.

ويعد التسجيل في تلك القائمة معبراً عن جودة الافصاح المحاسبي ، وتأخذ الشركة القيمة 1 إذا كانت مسجلة في القائمة ، والقيمة صفر إذا كانت غير مسجلة[1].

ويرى الباحث أن تلك الآداة تحيط بها عقبة رئيسية تتمثل في كونها غير قابلة للتطبيق سوى في الولايات المتحدة الأمريكية أو في القليل من الدول التي تطبق نفس القواعد التنظيمية المشابهة ، ولذلك فلم تلقى تلك الآداة القبول الكافي من قبل الباحثين حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.، وحتى مع توافر قدر كبير من الموضوعية بها.

[1] للتوسع حول تلك الآداة يمكن الرجوع الى:

- Doidge, C., et al., 2004, Why are Foreign Firms Listed in the U.S Worth More?, Journal of Financial Economics, Vol.71, P.P. 205-238.

(ج) انحراف تنبؤات المحللين الماليين:

يعتمد قياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي وفق تلك الآلية على مقدار الفجوة بين تنبؤات المحللين الماليين والمؤشرات الفعلية ، وتتحدد الفجوة بمقدار الإنحراف بين القيم الفعلية والقيم التنبؤية ، فإذا ما كان الإنحراف محدوداً فيعني ذلك ارتفاع مستوى جودة الافصاح المحاسبي ، بينما يعكس الإنحراف الكبير إنخفاض مستوى جودة الافصاح.، وتعتمد الفلسفة الفكرية لتلك الآداة على كون الافصاح الجيد يؤدي إلى تخفيض حالة عدم التماثل المعلوماتي ، وبالشكل الذي يمكن المحللين الماليين من صياغة تنبؤاتهم على نحو جيد ، وبصورة قد تقترب من المؤشرات الفعلية.

وقد توصلت دراستي (Lang and Lundholm, 1993 and 1996)[1] إلى فعالية مؤشر الإنحراف بين المؤشرات الفعلية والمؤشرات المتوقعة ، كمعبر عن مستوى جودة الافصاح المحاسبي ، وذلك لكون الافصاح الجيد يقدم رؤية متعمقة للشركة ، وبالشكل الذي يمكن المحللين الماليين من بناء نماذج تنبؤية فعالة.

ويرى الباحث أن تلك الآداة قد تواجه مشكلة إذا ما تضمنت التقارير المالية ممارسات إدارة ربح أو ممارسات إدارة تدفقات نقدية ، وبالشكل الذي قد يؤدي إلى توجيه المحللين الماليين نحو تبني وجهة نظر الإدارة ، ومما يسمح بإنخفاض الإنحراف بين المؤشرات الفعلية والمؤشرات التنبؤية ، وبالشكل الذي يعني ارتفاع مستوى جودة الافصاح المحاسبي على غير الحقيقة.، وعلى ذلك

[1] - Lang, M.H., and Lundholm, R.J., 1993, Cross Sectional Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosure, Journal of Accounting Research, Vol.31, P.P. 246-271.
- Lang, M.H., and Lundholm, R.J., 1996, Corporate Disclosure Policy and Analysts Behavior, The Accounting Review, Vol.71, P.P. 467-492.

فتلك الآلية تستدعي وكخطوة تمهيدية ضرورة تقييم نظافة الدخل من الشوائب التي قد تعلق به ومنها ممارسات إدارة الربح ، وتقييم سلامة التدفقات النقدية وخلوها من ممارسات إدارة التدفقات النقدية.

(د) مؤشرات أخرى:

يمكن الاعتماد على العديد من المؤشرات لقياس مستوى جودة الافصاح المحاسبي بخلاف قوائم الإستقصاء ، والتسجيل في قائمة الشركات غير الأمريكية العاملة داخل الولايات المتحدة ، ومستوى الإنحرافات في تنبؤات المحللين الماليين ، ومن تلك المؤشرات عُمر التسجيل ببورصة الأوراق المالية[1] ، وتصنيف الشركات بحسب مستوى جودة المعايير المحاسبية المطبقة[2] ، وتصنيفات الجهات المهنية المتخصصة كالوكالة الأمريكية لبحوث إدارة الاستثمارات[3] ، حيث يتم التعبير عن مستوى جودة الافصاح بمتغير أصم Dummy Variable ، يأخذ القيمة 1 إذا كان التصنيف ايجابي ، وصفر في غير ذلك من الحالات.

[1] Clarkson, P.M, and Thompson, R., 1990, Empirical Estimates of Market Beta When Investors Face Estimation Risk, Journal of Finance, Vol.45, P.P. 431-453.

[2] Bailey, W.G., et al, 2006, The Economic Consequence of increased Disclosure Evidence from international Cross-Listings, Journal of Financial Economics, Vol.81, P.P. 175-213.

[3] Healy, P.M., et al, 1999, Stock Performance and Intermediation Changes Surrounding Sustained Increases in Disclosure, Contemporary Accounting Research, Vol.16, P.P. 485-520.

ثانياً: آليات القياس المباشرة لجودة الافصاح المحاسبي:

تعتمد تلك الآليات على فحص وتقييم محركات الافصاح ، سواء كانت في صورة ورقية كالتقارير المالية ، أو في صورة الكترونية كمواقع الشركات على شبكة المعلومات الدولية ، وتعتمد تلك الآليات على العديد من الأدوات يتناولها الجزء التالي:

(أ) تحليل المحتوى المعلوماتي:

تحليل المحتوى المعلوماتي هي آداة بحثية فنية لاعداد استعلام يمكن الاعتماد عليه عن محتويات نصية ، ولبناء مدلول فني يستخدم كمدخلات لعمليات أخرى[1].، وتتعدد أنواع تحليل المحتوى المعلوماتي ، حيث يمكن تقسيمه بحسب العلاقات التشابكية بين المفاهيم التي يغطيها إلى تحليل المحتوى المفاهيمي Conceptual Content Analysis ، وتحليل المحتوى التشابكي Relational Content Analysis ، كما يمكن تقسيمه بحسب عدد الأجزاء التي يغطيها إلى تحليل المحتوى الجزئي Partial Content Analysis ، وتحليل المحتوى الشامل Holistic Content Analysis ، كما يمكن تقسيمه بحسب آلية تنفيذه إلى تحليل المحتوى اليدوي Manual Content Analysis ، والإلكتروني Automatically Content Analysis.

ويتحدد مستوى جودة الافصاح المحاسبي وفق منهجية تحليل المحتوى المعلوماتي بحسب قدرة التقارير المالية على توصيل المحتوى الإعلامي ، وقدرة

[1] Krippendorf, K., 1980, Content Analysis: An Introduction to its Methodology, London: Sage, P.21.

متلقي المعلومات على فهم وتحليل المحتوى المعلوماتي ، فإذا ما توافرت القدرة على التوصيل والقدرة على الفهم ، يتم الإعتراف في تلك الحالة بجودة الافصاح المحاسبي.، وبالشكل الذي يعني أن تحليل المحتوى كأداة تعكس مستوى فهم منتج المعلومات لطبيعة أحتياجات المتلقي ، ومستوى فهم المتلقي للمحتوى الأعلامي المقدم من منتج المعلومات ، أي أنها تلك الآداة التي تكشف عن الحالة المعلوماتية التفاعلية بين منتج المعلومات ومختلف الأطراف ذات الصلة.

وقد اشتملت الدراسة المرجعية لكل من (Jones and Shoemaker, 1994)[1] على عرض وتحليل الدراسات التي تناولت القياس الكمي لمستوى جودة الافصاح المحاسبي بواسطة منهجية تحليل المحتوى المعلوماتي ، وبالاعتماد على عرض نتائج 68 دراسة اعتمدت على نفس المنهجية.، وقامت الدراسة بتقسيم الجهود البحثية في هذا الشأن إلى نوعين من الدراسات ، بحسب التوجهات الفكرية لقائمة القياس الكمي ، ويوجزها الباحث على النحو التالي:

يتحرى النوع الأول من الدراسات عن قدرة التقارير المالية المفصح عنها على توصيل المحتوى المعلوماتي على نحو صحيح ، من خلال تحليل مستوى توافر مقومات الافصاح ، ويطلق على تلك المنهجية تحليل المحتوى المعلوماتي القائم على السمات Information Content Analysis Based on Thematic Analysis ، وبالشكل الذي يعني أن تلك المنهجية تركز على مستوى قدرة صانع المعلومات على انتاج تقارير مالية تتضمن محتوى إعلامي يحقق أهداف المنتج.

[1] Jones, M., and Shoemaker, P., 1994, Accounting Narrative: Review of Empirical Studies of Content and Readability, Journal of Accounting Literature, Vol.13, P.P. 142-184.

بينما يتحرى النوع الثاني من الدراسات عن قدرة متلقي المعلومات على فهم المحتوى الإعلامي المقدم من منتج المعلومات المحاسبية ، حيث يعبر مستوى الفهم في تلك الحالة عن مستوى جودة الافصاح المحاسبي ، ويطلق على هذا التوجه تحليل المحتوى المعلوماتي القائم على القدرة على قراءة المحتوى الإعلامي Information Content Analysis Based on Readability of the Text ، وبالشكل الذي يعني أن تلك المنهجية تركز على قدرة متلقي المعلومات المحاسبية على فهم وتحليل التقارير المالية.

وتعتمد آلية تحليل المحتوى المعلوماتي على مؤشرات أو قوائم الافصاح Disclosure Index ، وهي القوائم التي تبحث عن توافر عناصر معينة بالتقارير المالية المنشورة ، ويتم التعبير عن توافر العنصر البحثي من خلال المتغيرات الصماء Dummy Variables ، حيث يأخذ العنصر القيمة 1 في حالة التوافر ، والقيمة صفر في حالة عدم التوافر ، وتعد دراسة (Cerfa, 1961) من الدراسات المبكرة التي اعتمدت على آلية مؤشرات الافصاح لقياس مستوى جودة الافصاح[1].

وقد تنوعت مجالات الاعتماد على مؤشرات الافصاح ، بين التحري عن مستوى توافر متطلبات الافصاح الإجبارية Mandatory Requirements ، أو عناصر الافصاح الإختيارية Voluntary Requirements ، أو كلاهما معاً [2]، كما تنوعت المقاييس المعتمد عليها بين المقاييس سابقة التجهيز ، أو ما يتم تعديله لكي يتوافق مع متطلبات البحث العلمي.

1 Cerfa, R., 1961, Corporate Reporting and Investment Decisions, Berkeley: University of California Press.

2 للمزيد من التوسع حول تلك الدراسات:

- Depoers, F., 2000, A Cost Benefit Study of Voluntary Disclosure: Some Empirical Evidence from French Listed Companies, The European Accounting Review, Vol.9, P.P. 245-263.

وهناك العديد من مؤشرات الافصاح الدولية والتي تحظى بالقبول ، ومنها مؤشر ستاندارد آند بوور Standard and Poor's Transparency and Disclosure Scores (SAPTADS) ، ومؤشر البورصة الأمريكية The Securities and Exchange Commission Ratings (SECR) ، ومؤشر المركز الدولي للتحليل المالي والبحوث (The Center for International Analysis and Research (CIFAR).

ويرى الباحث أن آلية تحليل المحتوى المعلوماتي للتحري عن مستوى جودة الافصاح المحاسبي قد تكون عرضة للتحيز ، سواء التحيز لوجهة نظر منتج المعلومات المحاسبية ، أو التحيز لوجهة نظر متلقي المعلومات المحاسبية ، كما أن تلك المنهجية قد تؤدي إلى تعارض وجهات النظر بين منتج المعلومات ومتلقيها ، وذلك في الحالة التي يقوم فيها منتج المعلومات بإنتاج تقارير مالية تحمل محتوى اعلامي جيد وفق رؤية المنتج ، ولكن لم يتمكن متلقي المعلومات من فهمها أو تحليلها على نحو صحيح.، ويضاف لذلك أن صلاحية النتائج ترتبط بجودة مؤشر الافصاح المستخدم ، ومستوى توافقه مع خصائص القطاع الصناعي.

ويضاف لذلك أن مؤشر الافصاح لا يأخذ العلاقة التشابكية بين العناصر المفصح عنها في الحسبان ، ومع ذلك تعد من الأدوات ذات القبول في مجال قياس جودة الافصاح المحاسبي.، ويشترط لسلامتها خضوع تحليل المحتوى للتحكيم من خلال متخصصين في جميع مراحله ، سواء أختيار قائمة التحليل

- Hassan, O., 2009, The Value Relevance of Disclosure: Evidence from the Emerging Capital Market of Egypt, The International Journal of Accounting, Vol.44, P.P. 79-102.

إذا كانت من القوائم سابقة التجهيز ، أو تطويرها ، أو تصميم قائمة تحليل جديدة ، وكذلك مرحلة تقدير توافر العنصر محل التحليل من عدمه.

وقد لاحظ الباحث ومن خلال متابعته للعديد من الممارسات البحثية المعتمدة على تلك الآداة غياب عنصر التحكيم في مختلف المراحل.، وبالشكل الذي قد يؤدي إلى نتائج مضللة في النهاية.، كما يرى الباحث ضرورة أخضاع المحتوى المعلوماتي ذاته للأختبار المسبق للتأكد من خلوه من الشوائب ، ومن تلك الشوائب ممارسات إدارة الربح ، وممارسات إدارة التدفقات النقدية ، والتحفظ المحاسبي غير الرشيد.

ومع ذلك تعد آلية تحليل المحتوى المعلوماتي من الآليات الأكثر اتساقاً مع المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، حيث يمكن التحكم في العناصر المستقصى عنها بحرية كاملة من خلال الباحث ، وبشرط تصميمها وفق أسلوب علمي رسين يخضع لأشراف متخصصين في جميع المراحل سواء التصميم أو التحكيم أو التنفيذ والتحليل ، ومن المفضل أن يسبق تلك الآلية أختبارات منضبطة لتحديد جودة المحتوى المعلوماتي.

(ب) تنبؤات الإدارة:

يتم تقييم مستوى جودة الافصاح المحاسبي وفق تلك الآلية بمقدار التباين بين تنبؤات الإدارة المفصح عنها سواء في التقارير المالية السنوية أو الربع سنوية ، والمؤشرات الفعلية ، حيث أن انخفاض مقدار التباين يعني أرتفاع مستوى جودة الافصاح ، والعكس صحيح ، حيث يعكس زيادة حجم التباين انخفاض مستوى الجودة.

استخدمت تنبؤات الإدارة كمقياس كمي لمستوى جودة الافصاح المحاسبي ، على نطاق واسع داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لتوافر تنبؤات الإدارة على قواعد البيانات مثل First Call Database ، وقاعدة Dow Jones News Retrieval Service .، وبالشكل الذي يسمح بتوفير المدخلات اللازمة لتطبيق تلك المنهجية[1].

تعتمد تنبؤات الإدارة بصورة رئيسية على الأرباح ، سواء كانت في صورة مؤشرات مالية ، أو قيم مطلقة ، أو عدد مرات تكرار الافصاح عن مؤشرات الربحية ، أو مستوى دقة التنبؤات التاريخية لها ، **ويرى الباحث** أن الإدارة قد تبني التنبؤات وفق سلوك القيم الفعلية في الماضي ، وبالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض التباين بين القيم الفعلية والتنبؤات إلى الحدود الدنيا ، ومما يعني أن الإدارة وفق هذا المؤشر هي المتحكم الرئيسي في جودة الافصاح المحاسبي ، مع أهمال وجهة نظر متلقي المعلومات المحاسبية.

(ج) التغيرات في مؤشرات الربحية:

يتم قياس مستوى جودة الافصاح المحاسبي وفق تلك الآلية بمقدار التباين في مؤشرات الربحية بين الفترات المالية ، سواء على المستوى الربع سنوي أو السنوي ، حيث يعد التباين المحدود مؤشراً على جودة الافصاح المحاسبي ،

[1] للمزيد من التوسع:

- Coller, M., and Yohn, T., 1997, Management Forecasts and Information Asymmetry: An Examination of Bid-Ask Spreads, Journal of Accounting Research, Vol.35, P.P. 181-191.
- NG, J., et al., 2008, Management Forecast Credibility and Under-Reaction to News, AAA 2007, Financial Accounting and Reporting Section, www.SSRN.com , Access Date: March 2014.

بينما يعد التباين الكبير مؤشراً على انخفاض مستوى جودة الافصاح المحاسبي[1].

ويرى الباحث أن استقرار مؤشرات الربحية قد لا تعد مؤشراً موضوعياً لقياس مستوى جودة الافصاح المحاسبي ، وبخاصة في الحالات التي تنطوي التقارير المالية المنشورة فيها على ممارسات إدارة الربح.، وعلى ذلك فإن تلك الآداة تتطلب العديد من الإختبارات للتأكد من مستوى جودة الأرباح المحاسبية.

(د) تكرار الافصاح:

يتم قياس مستوى الافصاح المحاسبي وفق تلك الآلية بعدد مرات تكرار الافصاح ، سواء عدد مرات تكرار نشر التقارير المالية أو عدد المؤتمرات التي تعقدها الشركة ، حيث اعتمدت دراسة (Schrand and Verrecchia, 2004)[2] على عدد مرات تكرار الافصاح قبل 90 يوم من اصدار أسهم جديدة ، والتسعين يوم التالية للإصدار ، بينما اعتمدت دراسة [3] (Brown et al., 2004) على عدد المؤتمرات الصحفية التي تعقدها الشركة خلال السنة المالية.، ويرى الباحث غياب العلاقة المنطقية بين عدد مرات التكرار ومستوى جودة الافصاح المحاسبي.

ويتلك الصورة تم توفير الإجابة عن التساؤل الثاني من تساؤلات البحث والمحدد في:

[1] Ali, A., et al., Corporate Disclosures by Family Firms, Journal of Accounting and Economics, Vol.44, P.P. 238-286.

2 Schrand, C., and Verrecchia, R.E., 2004, Disclosure Choice and Cost of Capital: Evidence from Under Pricing In Initial Public Offering, Working Paper Series, University of Pennsylvania.

3 Brown, S., et al., 2004, Conference Calls and Information Asymmetry, Journal of Accounting and Economics, Vol.37, P.P. 343-366.

" إلى أي مدى تتوافر آليات لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ذات اتساق مع المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم تلك الجودة "

من خلال ما تم عرضه توافرت العديد من الدلالات التي تؤيد كون آلية تحليل المحتوى المعلوماتي أقرب الآليات لإستيفاء متطلبات المعايير الحاكمة ، وأن بقية الآليات تعاني من أوجه قصور تؤثر بصورة جوهرية على موضوعية القياس والتقييم ، ويدعم ذلك التدليل صلاحية آلية تحليل المحتوى للتطبيق في مختلف بيئات الأعمال وبغض النظر عن مستوى تقدمها ، ويرى الباحث صلاحية تلك الآداة في البيئة المصرية شريطة مراعاة متطلبات تصميمها وتنفيذها على الوجه السليم.

ويترتب على ذلك رفض الفرض العدمي الثاني من فروض البحث والذي ينص على:

" لا توجد آليات لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ذات اتساق مع المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم تلك الجودة "

وبالتالي قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تلك الآليات وبخاصة آلية تحليل المحتوى المعلوماتي.

القسم الثالث: محددات تطوير جودة الافصاح المحاسبي:

يتناول هذا القسم محددات جودة الافصاح المحاسبي ، والتي إن توافرت بالشكل المطلوب فسوف تحسن من جودة الافصاح ، وهي محددات يمكن تطوير مستوى الجودة من خلال دعم تواجدها.

وقد تناولت العديد من الدراسات محددات مستوى جودة الافصاح المحاسبي وهي المرحلة التالية لقياس مستوى الجودة ، وهي المحددات التي تعكس خصائص الشركة Firm Characteristics ، وتتناول تأثير خصائص الشركات سواء الهيكلية Structure Related Variables ، أو المالية Performance Related Variables ، أو السوقية Market Related Variables على مستوى جودة الافصاح المحاسبي ، وبخاصة وفق الافصاح الإختياري.

اعتمدت عملية قياس وتحليل المحددات على أربع نظريات تشكل المرجعيات التنظيرية لتفسير العلاقات التأثيرية بين مختلف المحددات[1] ، وهي نظرية الوكالة Agency Theory ، ونظرية الدلالات (الإبلاغ) Signaling Theory ، ونظرية الشرعية (القانونية) Legitimacy Theory ، ونظرية حملة الحصص Stakeholders Theory ، ونوجز مفهوم كل منها على النحو التالي:

- **<u>نظرية الوكالة :</u>** تتناول نظرية الوكالة تفسير دور الرسالة الإعلامية التي يحملها الافصاح في تقريب وجهات النظر بين الإدارة وحملة الأسهم ، وتنبثق من تعارض المصالح بينهما ، حيث تميل الإدارة الى

[1] Uyar, A., et al, 2013, Association between Firm Characteristics and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Turkish Listed Company, Omnia Science, Intangible Capital, Vol.9, P.P. 1084-1085.

حجب المعلومات ، وفي نفس الوقت تحاول تخفيض تكاليف الوكالة ، بينما يسعى حملة الأسهم الى الحصول على المزيد من المعلومات ، ويقوم الافصاح بالدور التوازني لتحقيق مصالح كافة الأطراف ، وبالشكل الذي يخفض من عدم التماثل المعلوماتي بينها.

- **نظرية الدلالات (الإبلاغ):** تتناول نظرية الدلالات تفسير دور الرسالة الإعلامية التي يحملها الافصاح المحاسبي في ارسال دلالات للأطراف ذات الصلة ، حيث تسعى الإدارة إلى الحد من عدم التماثل المعلوماتي للحفاظ على استقرار القيمة السوقية للسهم ، من خلال التوسع في الافصاح وارسال ما يطمئن حملة الأسهم ، ويحتاج حملة الأسهم إلى وسيلة يعتمد عليها لتدعيم رؤيتهم المستقبلية ، حيث يقوم الافصاح بالدورين معاً ، سواء كأداة للحد من عدم التماثل المعلوماتي ، أو كوسيلة لتدعيم ثقة متلقي المعلومات.
- **نظرية الشرعية (القانونية):** تتناول نظرية الشرعية تفسير دور الرسالة الإعلامية التي يحملها الافصاح المحاسبي في اضفاء الشرعية القانونية على نشاط الشركة ، وبالتالي تدعيم العلاقة بين الشركة والمجتمع ، وبالشكل الذي يحافظ على ويدعم القيمة السوقية للشركة.
- **نظرية حملة الحصص:** تتناول نظرية حملة الحصص تفسير دور الرسالة الإعلامية التي يحملها الافصاح المحاسبي في تحقيق التواصل مع كافة الأطراف ذات الصلة ، سواء حملة الأسهم ، أو المديرين ، أو العملاء ، أو الدائنين ، أو الجهات الحكومية ، أو الجهات النقابية ، ويفسر ذلك مغزى التوسع في الافصاح ، وبخاصة الإختياري.

وتعد الدراسة التي قام بها [1](Cerf, 1961) هي البداية الحقيقية لما يعرف بقياس مستوى جودة الافصاح المحاسبي ، والتحري عن محددات تلك الجودة ، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية ، بلغ عددها 527 شركة ، وذلك من خلال مقياس مكون من إحدى وثلاثين عنصراً ، ونتيجة مفادها انخفاض مستوى جودة الافصاح داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وأتبع ذلك المجهودات البحثية التي بذلها [2](Singhvi, 1967:1971) ، وقد كانت تلك الدراسات افتتاحية لتيار بحثي متدفق حول محددات جودة الافصاح المحاسبي.

ويتناول الجزء التالي عرض وتحليل تلك المحددات.

أولاً: حجم الشركة:

تناول العديد من الدراسات العلاقة بين حجم الشركة كمتغير مستقل ومستوى جودة الافصاح المحاسبي عن المتطلبات الإلزامية كمتغير تابع ، وقد تباينت نتائج الدراسات في هذا الشأن ، وتوصل غالبيتها إلى وجود علاقة

[1] Cerf, A. R. (1961), Corporate Reporting and Investment Decision. Berkeley: University of California Press.

[2] يمكن الرجوع الى:

- Singhvi, S. S. (1967) Corporate Disclosure Through Annual Reports in the USA and India, Unpublished Doctoral Dissertation, Graduate School of Business, Columbia University.
- Singhvi, S.S. and Harsha B. Desai, 1971, An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure, The Accounting Review, Vol.46, P.P.129-138.

طردية بين حجم الشركة ومستوى جودة الافصاح عن المتطلبات الإجبارية[1] ، حيث كلما زاد حجم الشركة كلما زاد مستوى جودة الافصاح ، والعكس صحيح ، ويدعم رؤية تلك الدراسات العديد من العوامل ومنها:

- قدرة الشركات الكبيرة على ترشيد تكاليف انتاج ونشر المعلومات مقارنة بالشركات صغيرة الحجم.
- ارتفاع تكاليف الوكالة بالشركات كبيرة الحجم لتنوع الأطراف ذات الصلة ، وبالشكل الذي يتطلب التوسع في الافصاح لتخفيض تلك التكاليف أو على الأقل ترشيدها.
- تعد الشركات الكبيرة محلاً للأهتمام الموسع من قبل متلقي المعلومات المحاسبية مقارنة بالشركات الصغيرة ، وبالشكل الذي يتحتم معه ضرورة التجويد في الافصاح.
- الرغبة في تخفيض تكاليف التمويل من خلال التوسع في الافصاح ، وذلك لأن التوسع يحد من مشكلة عدم التماثل المعلوماتي بين مختلف الأطراف ، ويخفض من تكاليف الوكالة ، ويبعث الطمأنينة لدى المستثمرين.

1 على سبيل المثال:

- Akhtanuddim, M., 2005, Corporate Mandatory Disclosure Practices in Bangladesh, International Journal of Accounting, Vol.40, P.P. 399-422.
- Ali, M.J., et al, 2004, Disclosure Compliance with National Accounting Standards by listed Companies in South Africa, Accounting and Business Research, Vol.34, P.P. 183-199.
- Nermeen, F., S, et al, 2014, The Relation between Firm Characteristics and Mandatory Disclosure Level: When Egyptian Accounting Standards were First adopted, Mustang Journal of Accounting and Finance, Vol.5, P.P. 85-103.

بينما توصلت العديد من الدراسات إلى غياب العلاقة المعنوية بين مستوى جودة الافصاح عن المتطلبات الإلزامية وحجم الشركة[1] ، ويرجع ذلك إلى أن الطبيعة الإجبارية لتلك المتطلبات تجعل العلاقة بين جودة الافصاح وحجم الشركة ضعيف ، حيث تلتزم غالبية الشركات بتلك المتطلبات.،

بينما توصلت دراسة [2] (Archambault, and Archambault, 2003) إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة ومستوى جودة الافصاح عن المتطلبات الإلزامية ، وذلك لأن الشركات كبيرة الحجم يكون لديها ضغوط تنافسية كبيرة سواء على مستوى القطاع الصناعي ، أو سوق الأوراق المالية ، وبالشكل الذي تتأثر فيه محتويات التقارير المالية بالتوجهات الفكرية للإدارة ، ويؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى جودة الافصاح المحاسبي.

وتناولت العديد من الدراسات العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الافصاح عن المتغيرات الإختيارية ، وتوصل غالبيتها إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ومستوى الافصاح عن المتغيرات الإختيارية[3] ، ويرجع ذلك للعديد من

---

[1] ومن تلك الدراسات:

- Akhtaruddin, M., 2005, Corporate Mandatory Disclosure practice in Bangladesh, the International Journal of Accounting, Vol.40, P.P. 399-422.
- Aljifri, K., 2008, Annual Report Disclosure in a Developing Country: The case of UAE, Incorporating Advances in International Accounting, vol.24, p.p. 93-100.

[2] Archambault, J., and Archambault, M.E., 2003, A Multinational Test of Determinants of Corporate Disclosure, The International Journal of Accounting, Vol.38, P.P. 173-194.

[3] يمكن الرجوع الى:

- Alsaeed, K., 2006, The Association between firm-Specific Characteristics and Disclosure: the Case of Saudi Arabia. Managerial Auditing Journal, Vol.21, P.P. 476-496.
- Agca, A., and Onder, S. 2007. Voluntary Disclosure in Turkey: a Study on firms listed in Istanbul Stock Exchange (ISE). Problems and Perspectives in Management, Vol.5, P.P. 241-286.

الأسباب ومنها قاعدة المستخدمين العريضة للشركات كبيرة الحجم ، وسعي تلك الشركات نحو تدعيم العلاقة بينها وهؤلاء المستخدمين ، وبالشكل الذي قد يخفض من وطأة عدم التماثل المعلوماتي بين الطرفين ، ويدعم القيمة السوقية للشركة.

وتناولت العديد من الدراسات العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الافصاح الكلي ، بشقيه الإلزامي والإختياري ، وتوصلت غالبية الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ومستوى جودة الافصاح الكلي[1] Overall Disclosure ، وتعد العلاقة انعكاساً منطقياً للعلاقة الطردية على المستوى الفردي بين كل من الافصاح الإجباري والافصاح الإختياري كل على حدة ، ومستوى جودة الافصاح.

ويرى الباحث منطقية التأثير الطردي لحجم الشركة على جودة الافصاح المحاسبي ، بشقيه الإلزامي والأختياري ، نظراً للضغوط التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم سواء من الجهات التنظيمية أو من جموع المستثمرين ، وبالشكل الذي يجعلها في حالة إلتزام دائم بالمتطلبات التنظيمية.

- Tsamenyi, M., et al., 2007. Disclosure and Corporate Governance in Developing Countries: Evidence from Ghana. Managerial Auditing Journal, Vol.22, P.P. 319-334.

[1] يمكن الرجوع الى:

- Naser, K. 1998. Comprehensiveness of Disclosure of non-financial Companies listed on the Amman financial Market. International Journal of Commerce and Management, Vol.8, P.P. 88-119.
- Naser, K., Al-Khatib, K., and Karbhari, Y. 2002. Empirical Evidence on the Depth of Corporate Information Disclosure in Developing Countries: The Case of Jordan. International Journal of Commerce and Management, Vol.12, P.P. 122-155.

ثانياً: الرافعة المالية:

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الرافعة المالية ومستوى جودة الافصاح عن المتطلبات الإلزامية ، حيث لم يتوافر الدليل على توافر العلاقة المعنوية ، ويرجع ذلك إلى التزام كافة الشركات بمتطلبات الافصاح الإلزامي ، وبغض النظر عن نسبة القروض في هياكلها التمويلية[1].

وتناولت دراسات أخرى العلاقة بين الرافعة المالية ومستوى جودة الافصاح عن العناصر الإختيارية ، وتباينت نتائج الدراسات في هذا الشأن ، حيث توصلت بعض الدراسات إلى توافر العلاقة الطردية[2] ، وذلك لسعي الشركات ذات معدلات الرفع المالي العالية نحو طمأنة الدائنين على قدرتها في الوفاء بإلتزاماتها المالية ، ولم يوفر البعض الأخر الدليل على وجود العلاقة المعنوية[3].

كما تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الرافعة المالية ومستوى جودة الافصاح الكلي ، وتباينت نتائج الدراسات ، حيث توصل البعض إلى توافر

---

[1] يمكن الرجوع الى:

- Wallace, R.S., et al., 1994, Op, cit.
- Ali, M.J., et al., 2004, Op, Cit.

[2] يمكن الرجوع الى:

- Hossain, M., et al, 1995. Voluntary Disclosure in the Annual Reports of New Zealand Companies. Journal of International Financial Management and Accounting, Vol.6, P.P. 69-87.
- Barako, D.G., et al, 2006. Factors Influencing Voluntary Corporate Disclosures by Kenyan companies. Corporate Governance, Vol.14, P.P.107-125.

[3] يمكن الرجوع الى:

- Camfferman, K., and Cooke, T.E. 2002, Op, Cit.
- Tsamenyi, M., et al, 2007, Op, Cit.

العلاقة الطردية[1] ، وتفسير ذلك رغبة الشركات ذات الرافعة المالية الكبيرة في طمأنة مختلف الأطراف ذات الصلة على قدرتها على الوفاء بالتزامتها في المواعيد المحددة ، وبالشكل الذي يؤدي إلى التوسع في الافصاح بشقيه الإلزامي والأختياري ، بينما لم يستدل البعض الأخر على وجود تلك العلاقة[2].، وتفسير ذلك سعي الشركات ذات الرافعة المالية الكبيرة نحو عدم بث دلالات حول كثافة الديون بهيكلها التمويلي وعلى ذلك فهي تلتزم بالحد الأدنى من اشتراطات الافصاح.

ويرى الباحث منطقية التأثير الطردي للرافعة المالية في جودة الافصاح المحاسبي ، بشقيه الإلزامي والإختياري ، وذلك لسعي الشركات نحو بث الطمأنينة في نفوس المستثمرين الحاليين ، وذلك للحد من تخوفاتهم حول قدرة الشركة على الاستمرار والنمو ، بخاصة في ظل رافعة مالية عالية.

ثالثاً: **هيكل الملكية:**

تناولت دراسة (Owusu-Ansah, 1998)[3] العلاقة بين تمركز الملكية ومستوى جودة الافصاح عن المتطلبات الإلزامية ، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى تمركز الملكية ومستوى الجودة ، حيث كلما زادت درجة التمركز كلما قل الإلتزام بمتطلبات الافصاح الإلزامية ، اعمالاً بنظرية الوكالة[4] ، حيث أنه في الحالات ذات التمركز العالي يحدث صراع بين الأغلبية والأقلية

[1] Ahmed, K., and Courtis, J.K. 1999. Associations between Corporate Characteristics and Disclosure levels in Annual Reports: a Meta-Analysis, British Accounting Review, Vol.31, P.P.35-61.
[2] Archambault, J., and Archambault, M.E., 2003,
[3] Owusu-Ansah, S., 1998, Op, Cit.
[4] Fama, E.F., and Jensen, M.C., 1983, The Separation of Ownership and Control, Journal of law and Economics, Vol. 26, P.P. 301-325.

، وتسعى الإدارة لاكتساب ثقة الأغلبية من خلال حجب المعلومات عن الأقلية ، بينما تحصل الأغلبية على احتياجاتها المعلوماتية من الإدارة مباشرة ، وبالشكل الذي يخفض من درجة التوسع في الافصاح ، ويخفض من مستوى الجودة.

كما تناول العديد من الدراسات العلاقة بين هيكل الملكية (تمركز الملكية) ومستوى جودة الافصاح عن العناصر الإختيارية ، وتوصل العديد منها إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى تمركز هيكل الملكية والافصاح الإختياري (أي علاقة طردية بين مستوى الأنتشار ومستوى الجودة)[1] ، حيث كلما قل التمركز كلما ارتفع مستوى الجودة ، وذلك لوجود قاعدة ملكية متنوعة ، وذو مصالح متعارضة مع الإدارة (الوكيل وفق نظرية الوكالة) ، وبالشكل الذي يتطلب التوسع في الافصاح للوفاء بمتطلبات تلك الأطراف ، أما في الحالات التي يحدث فيها تمركز في حق الملكية ، يحدث تعارض بين مصالح الأغلبية ومصالح الأقلية ، تميل الإدارة نحو تلبية مصالح الأغلبية ، وبالشكل الذي يخفض من مستوى التوسع في الافصاح الإختياري ، وتقل جودته ، وذلك لحصول تلك الأغلبية على احتياجاتها المعلوماتية من الأطراف الداخلية مباشرة.

[1] يمكن الرجوع الى:

- Chau, G.K., Gray, S.J., 2002, Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore, The International Journal of Accounting, Vol. 37, P.P.247–26.
- Lakhal, F., 2004, Voluntary Earnings Disclosure and Corporate Governance: Evidence from France, Review of Accounting and Finance, Vol. 4, P.P. 64-85.

بينما توصلت دراسة (Uyar et al, 2013)[1] ، إلى نتيجة مغايرة لما سبق ، حيث توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى انتشار الملكية ومستوى جودة الافصاح الإختياري ، ولم تقدم الدراسة تفسير لتلك النتيجة ، ولذا يمكن تفسيرها بتوسع قاعدة الملاك ، وبالتالي عدم وجود جماعات ضغط تدعم التوسع في عملية الافصاح.، ولم تتوافر أدلة تطبيقية على وجود علاقة معنوية بين مستوى تمركز الملكية ومستوى جودة الافصاح الكلي ، وذلك وفق ما توافر للباحث من دراسات في هذا الشأن[2].

ويرى الباحث أن توسيع دائرة الملكية وتنوع الأطراف المستثمرة في الشركة يدعم الافصاح المحاسبي بشقيه الإلزامي والاختياري ، وذلك لأن انتشار الملكية يؤدي إلى تنوع احتياجات متلقي التقارير المالية ، وبالتالي مزيد من الإلتزام بالمتطلبات الإجبارية ، وتوسيع نطاق الإفصاح عن العناصر الأختيارية.

رابعاً: مستوى استقلالية مجلس الإدارة:

يقصد بمستوى استقلالية مجلس الإدارة ما يتمتع به مجلس الإدارة من استقلالية فكرية يكتسبها من الوزن النسبي لعدد اعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين التنفيذيين ، حيث كلما زاد عدد اعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين التنفيذيين كلما زادت استقلالية المجلس.، كما تكتسب تلك الأستقلالية

[1] Uyar, A., et al, 2013, Association between Firm Characteristics and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Turkish Listed Company, Omnia Science, Intangible Capital, Vol.9, P.P. 1080-1112.

[2] يمكن الرجوع الى:

- Archambault, J., and Archambault, M.E., 2003, Op., Cit.
- Naser, K. 1998, Op., Cit.

كلما ابتعد هيكل مجلس الإدارة من الإطار العائلي ، كما تكتسب تلك الاستقلالية من انخفاض مساحة المصالح المشتركة بين أعضاء مجلس الإدارة.

وتناولت العديد من الدراسات العلاقة بين مستوى استقلالية مجلس الإدارة ومستوى جودة الافصاح الإختياري ، وقد تباينت في نتائجها على نحو ملحوظ ، حيث توصلت دراسة (Foker, 1992)[1] إلى وجود العلاقة الطردية بين مستوى استقلالية الإدارة والافصاح عن العناصر الإختيارية ، وقدمت تفسيراً لذلك من خلال كون زيادة استقلال مجلس الإدارة سواء من خلال زيادة عدد الأعضاء من غير المديرين التنفيذيين ، أو من خلال استقلال رئيس مجلس الإدارة عن المدير التنفيذي ، يخفض من تعارض المصالح بين كافة الأطراف ذات الصلة ، ويحسن من مستوى جودة الافصاح الإختياري.، وذلك من خلال قيام الإدارة بمقارنة منافع تخفيض الافصاح والاحتفاظ بالمعلومات ، وأضرار حجب المعلومات ، والتي قد تخفض من سعر السهم ، وتختار الإدارة مستوى التوازن في الافصاح ، والذي يجمع بين مزايا التوسع ويخفض أضرار الحجب ، وبالشكل الذي يؤدي في النهاية الى المزيد من التوسع في الافصاح.

وأرجعت دراسة (Chen and Jaggi, 2000)[2] تفسير العلاقة الطردية بين درجة استقلال الإدارة وجودة مستوى الافصاح من خلال شقين ، الشق الأول أن اعضاء مجلس الإدارة الخارجيين يقومون بتحسين الخطط الإستراتيجية للشركة ، وبالشكل الذي يحسن الآداء ، وتسعى الشركة لإظهار تلك النتائج الإيجابية من خلال الافصاح ، والشق الثاني المحفزات الإيجابية

[1] Foker, J., 1992, Corporate Governance and Disclosure Quality, Accounting and Business Research, Vol.22, P.P. 111-124.

[2] Chen, J.P., and Jaggi, B. L., 2000, The Association Between Independent Nonexecutive Directors, family control and financial Disclosures in Hong Kong, Journal of Accounting and Public Policy,Vol.19, P.P.285-310.

التي تجعل اعضاء مجلس الإدارة الخارجيين أكثر حرصاً على رقابة آداء الإدارة.

كما أكدت دراسة [1](Arcay and Vasquez, 2005) ، نفس النتائج السابقة ، ويرجع ذلك لزيادة عدد اعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين التنفيذيين ، والشكل الذي يحد من تعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم ، ومما يؤدي الى المزيد من التوسع في الافصاح ، ويرفع من مستوى جودته.

وعلى النقيض مما سبق توصلت دراسة [2](Eng and Mak, 2003) ، إلى نتيجة مغايرة حيث توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى استقلالية الإدارة ، ومستوى جودة الافصاح الإختياري ، ويرجع ذلك لكون زيادة عدد اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين قد يخفض من عدد الأعضاء المتخصصين في الأمور الفنية والتنفيذية والمالية ، وبالشكل الذي يقف عقبة أمام معرفة أثر الافصاح الجيد ، كما أن زيادة عدد اعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين التنفيذيين سيُعد بمثابة بديل للإفصاح الجيد ومصدر معلوماتي موثوق فيه لحملة الأسهم.

ولم يتوافر لدى الباحث أية دراسات تتناول العلاقة بين درجة استقلال الإدارة ومستوى الافصاح الإلزامي ، أو الافصاح الكلي.

ويرى الباحث أن مستوى استقلال مجلس الإدارة ذو تأثير طردي على جودة الافصاح بشقيه الإلزامي والاختياري ، حيث أن المزيد من الاستقلال يمنح المزيد من التوجهات نحو التوسع في الافصاح وبخاصة الافصاح

[1] Arcay,M., and Vasquez, M., 2005, Corporate Characteristics, Governance Rules and the Extent of Voluntary Disclosure in Spain, Advances in Accounting, Vol.21, P.P.299-331.

[2] Eng,L., Mak, Y., 2003, Corporate Governance and Voluntary Disclosure, Journal of Accounting and Public Policy, Vol.22, P.P.325-345.

الإختياري.، وذلك بدافع تنوع المصالح والتوجهات الفكرية بين أعضاء مجلس الإدارة.

خامساً: عُمر الشركة:

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين عمر الشركة ، ومستوى جودة الافصاح الإختياري ، وتوصلت غالبية الدراسات التي اتيحت للباحث إلى نتيجة موحدة ، مفادها أن الشركات الرائدة الأطول عمراً هي الأكثر جودة ، واختلف الكتاب فيما بينهم حول أسباب ذلك ، حيث حددت دراسة (Courtis, 2004)[1] ، أسباب ذلك في حيازة الشركات الرائدة للعديد من المقومات المتطورة لإنتاج ونشر التقارير المالية ، كما تملك كوادر مهنية متميزة ، تتمتع بخبرات تراكمية جيدة.

وحددت دراسة (Akhtaruddin, 2005)[2] ، أسباب تلك العلاقة الطردية فيما تملكه الشركات الرائدة من خبرات تمكنها من توظيف الافصاح المحاسبي عن المتطلبات الإختيارية لتحسين صورتها ، وتدعيم القيمة السوقية لأسهمها.

كما حددت دراسة (Alsaeed, 2006)[3] ، أسباب ذلك في حرص الشركات الرائدة على صورتها وسمعتها التي كونتها خلال عمر الشركة الطويل.، من خلال التوسع في الافصاح وتجويده.

بينما لم تتوصل دراسات أخرى إلى وجود تلك العلاقة المعنوية[1].، وتفسير ذلك أن الشركات وبغض النظر عن أعمارها تسعى التى تدعيم العلاقة مع

[1] Courtis, J.K., 2004, Corporate report obfuscation: artifact or phenomenon?, The British Accounting Review. Vol.36, P.P. 291–312.
[2] Akhtaruddin,M., 2005, Corporate mandatory disclosure practices in Bangladesh.The International Journal of Accounting, Vol. 40, P.P.399– 422
[3] Alsaaed, K., 2006., Op, Cit.

الأطراف ذات العلاقة.، ولذا فعمر الشركة من العناصر غير المؤثرة في الافصاح عن المتطلبات الإختيارية.

تناولت دراسة [2](Akhtaruddin, 2005) ، العلاقة بين عمر الشركة ومستوى الافصاح عن المتطلبات الإلزامية ، وتوصلت الدراسة إلى غياب العلاقة المعنوية بينهما. ، ولم تتاح للباحث دراسات عن العلاقة بين عمر الشركة ومستوى الافصاح الكلي.

ويرى الباحث منطقية التأثير الطردي لعمر الشركة على الافصاح بشقيه الإلزامي والأختياري ، ويكتسب ذلك من حرص الشركات ذات الأعمار الطويلة على سمعتها التي تكونت على مدار سنوات بل عقود طويلة ، تلك الريادة التي تمثل محفزاً للمزيد من الإلتزام بمتطلبات وعناصر الافصاح.

سادساً: **مؤشرات الربحية:**

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين مؤشرات الربحية والافصاح بشقيه الإلزامي ، والإختياري ، وتباينت بصورة ملحوظة في نتائجها ، فعلى مستوى العلاقة بين الربحية ومستوى الافصاح الإلزامي ، توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين ربحية الشركة ومستوى جودة الافصاح[3] ، وتفسير ذلك

[1] Haniffa, R.M., Cooke, T.E., 2002, Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations, *Abacus*, Vol.38, P.P.317-349.
[2] Akhtaruddin, M., 2005, Op, Cit.

[3] يمكن الرجوع الى:

- Owusu-Ansah, S., 1998. The impact of corporate attributes on the extent of mandatory disclosure and reporting by listed companies in Zimbabwe. The International Journal of Accounting, Vol.33, P.P. 605-631.
- Ali, M.J., et al., 2004. Disclosure compliance with national accounting standards by listed companies in South Africa. Accounting and Business Research, Vol.34, P.P. 183-199.

أن الشركات الرابحة ذات معدلات النمو المستقرة تسعى دائماً إلى اظهار قدرتها على توليد الأرباح وتدعيم التنبؤات المستقبلية حول تلك القدرة .، بينما لم يتوصل البعض الأخر إلى وجود علاقة معنوية[1] ، بينما لم يتوافر أي دليل على وجود التأثير العكسي.

وعلى مستوى العلاقة بين الربحية ومستوى الافصاح الإختياري ، فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الربحية ومستوى الجودة[2] ، وتفسير ذلك سعي الشركات الرابحة إلى إبراز قدرتها على توليد الأرباح من خلال التوسع في الافصاح ، بينما لم يستدل البعض الأخر على وجود علاقة معنوية[3] ، بينما توصل البعض الثالث الى وجود علاقة عكسية بين مؤشرات الربحية ومستوى الجودة[4] ، وتفسير ذلك أن مؤشرات الربحية والنمو المستقر قد

[1] يمكن الرجوع الى:

- Wallace, R.S., et al., 1994. The Relationship between the Comprehensiveness of Corporate Annual Reports and firm Characteristics in Spain. Accounting and Business Research, Vol.25, P.P. 41-53.
- Street, D.L., and Gray, S.J., 2002. Factors Influencing the Extent of Compliance with International Accounting Standards: Summary of a Research Monograph. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol.11, P.P.51-76.

[2] يمكن الرجوع الى:

- Haniffa, R.M., and Cooke, T.E. 2002. Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations, Abacus, Vol.38, P.P. 317-349.
- Agca, A., and Onder, S. 2007. Op, Cit.

[3] يمكن الرجوع الى:

- Leventis, S., and Weetman, P. 2004. Voluntary Disclosures in an Emerging capital market: some evidence from the Athens stock Exchange. Advances in International Accounting, Vol.17P.P.227-250.
- Alsaeed, K., 2006, op, cit.

[4] Camfferman, K., and Cooke, T.E., 2002, An Analysis of Disclosure in the Annual Reports of UK and Dutch Companies, Journal of International Accounting Research, Vol.1P.P.3-30.

يجعل الشركات لا تولي الافصاح عن المكونات التفصيلية للربحية الاهتمام الكافي ، وبالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى العلاقة العكسية.، وبخاصة في حالة الشركات الرائدة.

وعلى مستوى العلاقة بين الربحية ومستوى الافصاح الكلي ، لم يستدل بالقدر الكافي على وجود علاقة بين الربحية ومستوى جودة الافصاح[1] ، ويرجع ذلك وبصورة رئيسية إلى تباين النتائج الفردية على مستوى الافصاح الإلزامي ، والافصاح الإختياري.

ويرى الباحث أن مؤشرات الربحية المرتفعة والمستقرة ذات تأثير طردي على جودة الافصاح المحاسبي ، نظراً لرغبة الشركات ذات الربحية المرتفعة والمستقرة في بيان كافة الجوانب ذات الصلة بمختلف الأبعاد المالية للشركة وذلك تدعيماً للروابط بين الشركة ومتلقي التقارير المالية.

سابعاً: مؤشرات السيولة:

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين مؤشرات السيولة ومستوى جودة الافصاح عن المتطلبات الإلزامية ، ولم يتوصل غالبيتها إلى علاقة معنوية بينهما[2] ، ويرجع ذلك الى الطبيعة الإلزامية لتلك المتطلبات وبالشكل الذي لا

[1] Inchausti, B.G., 1997, The Influence of Company Characteristics and Accounting Regulation on Information Disclosed by Spanish Firms. The European Accounting Review, Vol.6, P.P. 45-68.

[2] يمكن الرجوع الى:

- Wallace, R.S.O., and Naser, K. 1995, Firm-Specific Determinants of the Comprehensiveness of Mandatory Disclosure in the Corporate Annual Report of Firms listed on the Stock Exchange of Hong Kong, Journal of Accounting and Public Policy, Vol.14, P.P. 311-368.
- Owusu-Ansah, S. 1998, Op, Cit.

تتأثر معه بمركز السيولة ، ولذلك تندر الدراسات التي تتناول العلاقة بين السيولة والافصاح الإلزامي.

وتناولت العديد من الدراسات الأخرى العلاقة بين مؤشرات السيولة ومستوى جودة الافصاح عن العناصر الإختيارية ، وقد تباينت نتائج تلك الدراسات على نحو ملحوظ ، حيث توصل البعض منها إلى وجود علاقة طردية بين مؤشرات السيولة وجودة الافصاح الإختياري[1] ، ويرجع ذلك لكون الشركات صاحبة مركز السيولة الجيد تحاول جذب المزيد من المستثمرين والمقرضين بإبراز قدرتها على الوفاء بإلتزامتها بخاصة قصيرة الأجل ، بينما توصل البعض الأخر إلى وجود علاقة عكسية بين السيولة وجودة الافصاح[2] ، وتفسير ذلك أن الشركات صاحبة مركز السيولة الضعيف تحاول جذب نظر متلقي التقارير المالية نحو النواحي الإيجابية الأخرى وتتوسع في الافصاح المحاسبي ، وبينما لم يصل البعض الأخر الى وجودعلاقة معنوية بين السيولة وجودة الافصاح الإختياري[3].

---

[1] يمكن الرجوع الى:

- Belkaoui, A., R.,and Kahl, A., 1978, Corporate Financial Disclosure in Canada. Vancouver: Research Monograph of the Canadian Certified General Accountants Association.
- Cooke, T., E., 1989, Voluntary Corporate Disclosure by Swedish Companies, Journal of International Financial Management Accounting, Vol.1, P.P.171-195.

[2] Wallace RSO, et al., 1994, The Relationship between the Comprehensiveness of corporate Annual Reports and Firm specific Characteristics in Spain, Accounting and Business Research,Vol.25, P.P. 41-53.

[3] يمكن الرجوع الى:

- Belkaoui, A., R., 2001, Level of Multinationality, Growth Opportunities and Size as Determinants of Analysts Ratings of Corporate Disclosures. American Business Review,Vol..19, P.P. 115-220.
- Leventis, S., and Weetman, P. 2004, Op, Cit.

وأما على مستوى الافصاح الكلي فتندر الدراسات التي تناولت محدداته ، حيث تناولت دراستي (Naser,1998 and 2002)[1] تأثير السيولة على مستوى جودة الافصاح الكلي ، حيث لم يستدل في الدراسة الأولى على علاقة معنوية ، بينما وفرت الدراسة الثانية الدليل التطبيقي على العلاقة العكسية.

ويرى الباحث منطقية التأثير الطردي لمتغيرات السيولة على جودة الافصاح المحاسبي ، حيث أن السيولة الجيدة تصبح محفزاً للتوسع في الافصاح وبخاصة عن مكوناتها التفصيلية ، وذلك لإرسال رسائل الطمأنينة لمتلقي التقارير المالية وبخاصة المقرضين والمستثمرين المرتقبين ، كما يشغل الافصاح التفصيلي عن مكونات السيولة أهمية خاصة في حالة زيادة الوزن النسبي للسندات داخل الهيكل التمويلي للشركة.

ثامناً: حجم مكتب المراجعة (تصنيف مكتب المراجعة):

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة الافصاح عن المتطلبات الإلزامية ، وتوصلت كافة الدراسات المتاحة إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى جودة الافصاح عن المتطلبات الإلزامية[2]. ، وذلك للعديد من الأسباب ومنها التزام تلك المكاتب بالمعايير

[1] يمكن الرجوع الى:

- Naser, K. 1998. Op, Cit.
- Naser, K., et al., 2002, Op, Cit.

[2] يمكن الرجوع الى:

- Abd-Elsalam, O., and Weetman, P, 2003, Introduction International Accounting Standards to an Emerging Capital Market: Relative Familiarity and Language Effect in Egypt, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 12, P.P.63-84.
- Glaum, M., and Street, D., 2003, Compliance with the Disclosure Requirements of Germany's New Market: IAS versus US GAAP, Journal

العلمية والمهنية سواء في مرحلة تخطيط أو تنفيذ عملية المراجعة ، وحرصها على الحفاظ على صورتها المهنية التي كونتها خلال تاريخ طويل ، بالإضافة إلى قوة تأثيرها على العملاء ، واقناعهم بفوائد الإلتزام بمتطلبات الافصاح.

وتناولت العديد من الدراسات العلاقة بين حجم مكتب المراجعة ومستوى جودة الافصاح عن العناصر الإختيارية ، حيث تباينت نتائجها ، حيث توصل غالبيتها إلى وجود العلاقة الطردية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى جودة الافصاح الإختياري[1] ، وتفسير ذلك بسعي مكتب المراجعة نحو الحفاظ على أسمه وسمعته من خلال اعتماد تقارير مالية ذات جودة ، ولذا يميل نحو التوسع في الافصاح ، بينما لم يوفر البعض الدليل على وجود العلاقة المعنوية[2] ، بينما توصل البعض الثالث إلى وجود العلاقة العكسية[3] ، وتُفسر تلك العلاقة باعتماد مكاتب المراجعة الكبيرة على ثقة متلقي التقارير المالية فيما تعتمده.، وبالتالي فهي تميل لحجب المعلومات عن متلقي المعلومات المحاسبية ، وتفضل عدم التوسع.

---

of International Financial Management and Accounting, Vol. 14, P.P. 65-100.

[1] يمكن الرجوع الى:

- Camfferman, K., and Cooke, T.E., 2002, An Analysis of Disclosure in Annual Reports of UK and Dutch Companies, Journal of international accounting, Vol.1, P.P. 3-30.
- Fan J. P. and Wong T.J., 2005, Do External Auditors Perform a Corporate Governance Role in Emerging Markets? Evidence from East Asia, Journal of Accounting Research, Vol.43, P.P.35-72.

[2] Alsaaed, K., 2006, Op, Cit.

3 Wallace, R.S.O., Naser, K., 1995, Op, Cit.

وتناول العديد من الدراسات العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة الافصاح الكلي ، وقد تباينت نتائجها ، حيث توصل البعض إلى وجود العلاقة الطردية[1] ، بينما لم يستدل البعض الأخر على وجود تلك العلاقة[2].

ويرى الباحث منطقية التأثير الطردي لحجم مكتب المراجعة على جودة الافصاح بشقيه الإلزامي والاختياري ، نظراً لتزايد الإلتزام المهني لتلك المكاتب ، وحرصها على سمعتها المكتسبة على مدار سنوات طويلة.

تاسعاً: التبويب الصناعي:

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين التبويب الصناعي ومستوى جودة الافصاح عن المتطلبات الإلزامية ، وتوصلت كافة الدراسات المتاحة إلى غياب العلاقة المعنوية بين التبويب الصناعي وجودة الافصاح الإلزامي ، ويرجع ذلك للطبيعة الإجبارية للإفصاح[3].

وتناولت العديد من الدراسات تأثير التبويب الصناعي وخصائص الصناعة على مستوى جودة الافصاح الإختياري ، وتوصل البعض إلى ريادة الشركات الصناعية مقارنة بغيرها من الشركات[4] ، ويرجع ذلك إلى طبيعة هيكل التكاليف بالشركات الصناعية ، والذي يغلب عليه التنوع الكبير ، وبالشكل الذي يتطلب ضرورة التوسع في الافصاح.، كما توصل البعض الأخر إلى تأثير خصائص الصناعة على مستوى جودة الافصاح ، حيث توصلت دراسة (Zeghal,

[1] Inchausti, B.G. 1997, Op, Cit.
[2] Naser, K. 1998. Op, Cit.
[3] Street, D.L., and Gray, S.J. 2002, Op, Cit.
[4] Cooke,T.E., 1992, The Effect of Size, Stock Market Listing and Industry Type on Disclosure in the Annual Reports of Japanese Listed Corporations, Accounting and Business Research, Vol.22, P.P.229–237.

(2007[1] ، إلى قيام الشركات المتخصصة في الصناعات البتروكيماوية بالتوسع في الافصاح عن تكاليف البحوث والتطوير نظراً لزيادة الوزن النسبي لتلك التكاليف بهذا النوع من الصناعات.، كما توصلت دراسة (Lakhal, 2004)[2] ، إلى تميز الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات بالتوسع في الافصاح عن الربحية .

وتناول العديد من الدراسات العلاقة بين التبويب الصناعي وجودة الافصاح الكلي ، وتوصلت كافة الدراسات المتاحة الى غياب العلاقة المعنوية بينهما[3].

ويرى الباحث منطقية تميز الشركات الصناعية مقارنة بغيرها عند تناول جودة الافصاح المحاسبي ، وذلك لتعقد عملياتها وأنشطتها بما ينعكس على تعقيد هيكل التكاليف ، وبالشكل الذي يستدعي المزيد من التوسع في الافصاح.

ويلخص الجدول رقم (4) محددات مستوى جودة الافصاح عن العناصر الإختيارية ، والتي شهدت تنوع ملحوظ في النتائج المتوصل إليها ، مقارنة بالافصاح الإلزامي ، والافصاح الكلي.

[1] Zeghal,D., et al., 2007, An Analysis of the Determinants of Research and Development Voluntary Disclosure by Canadian Firms, The Irish Accounting Review, Vol.14, P.P. 61-89.
[2] Lakhal, F., 2004, Op, Cit.
[3] Naser, K., et al., 2002, Op, Cit.

جدول رقم (4): محددات جودة الافصاح الإختياري:

مسلسل	المتغير	التأثير الطردي	التأثير العكسي	غياب التأثير
(1)	حجم الشركة	- Alsaeed, K., 2006. - Agca, A., and Onder, S. 2007. - Tsamenyi, M., et al., 2007.	لم يتوافر الدليل.	لم يتوافر الدليل.
(2)	الرافعة المالية	- Hossain, M., et al, 1995. - Barako, D.G., et al, 2006.	لم يتوافر الدليل.	- Camfferman, K., and Cooke, T.E. 2002. - Tsamenyi, M., et al, 2007.
(3)	هيكل الملكية "درجة تمركز الملكية"	- Uyar, A., et al, 2013.	- Chau, G.K., Gray, S.J., 2002. - Lakhal, F., 2004.	لم يتوافر الدليل.
(4)	مستوى استقلالية الإدارة	- Foker, J., 1992. - Chen, J.P., and Jaggi, B. L., 2000. - Arcay,M., and Vasquez, M., 2005.	- Eng,L., Mak, Y., 2003.	لم يتوافر الدليل.
(5)	عمر الشركة	- Courtis, J.K., 2004. - Akhtaruddin,M., 2005.	لم يتوافر الدليل.	لم يتوافر الدليل.

مسلسل	المتغير	التأثير الطردي	التأثير العكسي	غياب التأثير
		- Alsaaed, K., 2006.		
(6)	مؤشرات الربحية	- Haniffa, R.M., and Cooke, T.E. 2002. - Agca, A., and Onder, S. 2007.	- Camfferman, K., and Cooke, T.E., 2002.	- Leventis, S., and Weetman, P. 2004. - Alsaeed, K., 2006.
(7)	مؤشرات السيولة	- Belkaoui, A., R., and Kahl, A., 1978. - Cooke, T., E., 1989.	- Wallace RSO, et al., 1994	- Belkaoui, A., R., 2001. - Leventis, S., and Weetman, P. 2004.
(8)	حجم مكتب المراجعة	- Camfferman, K., and Cooke, T.E., 2002. - Fan J. P. and Wong T.J., 2005.	- Wallace, R.S.O., and Naser, K., 1995	- Alsaaed, K., 2006
(9)	التبويب الصناعي		زيادة الشركات الصناعية: - Cooke,T.E., 1992. تأثير خصائص الصناعة: - Zeghal, D., et al., 2007. - Lakhal, F., 2004.	لم يتوافر الدليل.

المصدر: من أعداد الباحث.

وبذلك تم توفير الإجابة عن تساؤل البحث الثالث المحدد في:

" إلى أي مدى تعد خصائص الشركة من المحددات الأساسية لتطوير جودة الافصاح المحاسبي "

حيث وفر القسم الثالث من البحث وفق منهجية أستقرائية العديد من الأدلة التطبيقية المستنتجة من نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة على العلاقة التأثيرية الجوهرية لخصائص الشركة في جودة الافصاح المحاسبي.، وبما يوفر الدليل على رفض الفرض العدمي الثالث من فروض البحث والمحدد في:

" لا تعد خصائص الشركة من محددات تطوير جودة الأفصاح المحاسبي "

وتم قبول الفرض البديل الدال على التأثير المعنوي لتلك الخصائص.

القسم الخامس: صياغة الإطار المقترح لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي المؤسس وفق المبادىء الحاكمة مع إسقاطات على الحالة المصرية:

يوضح الجدول رقم (5) عناصر قائمة تحليل المحتوى المعلوماتي في ضوء المبادىء الحاكمة للقياس المتوصل إليها في القسم الثاني من هذا البحث ، ويرى الباحث صياغتها وفق سُلم التقييم الخماسي ويعد أكثر مرونة مقارنة بالتقييم الثنائي (متوافر/غير متوافر) والتقييم الثلاثي (متوافر ، لم يستدل ، غير متوافر) ، ويتضمن التقييم الخماسي (غير متوافر تماماً ، غير متوافر ، لم يستدل ، متوافر ، متوافر تماماً) وذلك بقيم إدخال تبدأ من القيمة 1 لغير متوافر تماماً وصولاً للقيمة 5 لمتوافر تماماً.، مع تجنب إدخال القيمة صفر والتي تؤدي للعديد من المشكلات في الاستدلال الأحصائي ، ويسمح السُلم الخماسي بتوفير مستوى مرونة أكبر في التقييم والتحليل.، نظراً لاحتمال توافر البند بقدر معين.

يتضمن الإطار المقترح عدد مائة وعشر تساؤل مقسمة بحسب المبادىء الثمانية عشر المتوصل إليها في نهاية القسم الثاني من البحث ، وقد كان هناك العديد من المحاولات في مجال قياس جودة الافصاح المحاسبي بالتطبيق على البيئة المصرية ومنها محاولة [1](Hassan et, al, 2009) ، والتي تناولت قياس جودة الافصاح بالتطبيق على قطاع الاتصالات المصري من خلال قائمة تحليل محتوى تتضمن 75 مفردة تغطي عناصر الافصاح الإلزامي ، و25 مفردة تتضمن الافصاح الإختياري ، وقد توصلت لتوافر الجودة في قطاع الاتصالات وفق المتطلبات الإلزامية بنسبة إلتزام بلغت 82% ، بينما لم تتوافر

[1] Hassan, et al, Op,cit.

تلك الجودة على مستوى الافصاح عن العناصر الإختيارية حيث لم تتجاوز نسبة الافصاح عن تلك العناصر حاجز الـ 48%.، ولم تتطرق الدراسة لتقييم الافصاح بشقيه الإلزامي والاختياري معاً.

وسارت على نفس النهج دراسة (سعادة ، 2015)[1] وبالاعتماد على نفس المؤشر السابق استخدامه في دراسة (Hassan et, al., 2009) ، ولكن مع الكثير من التفصيلات ، سواء على مستوى القطاع ، أو مستوى الشركات الفردية المكونة للقطاع ، حيث توصلت الدراسة إلى توافر الجودة بشقها الإلزامي وبنسبة إلتزام بلغت 82.59% ، وضعفها على مستوى الافصاح الإختياري بنسبة لم تتجاوز حاجز 54.08 ، مع توافر الجودة على مستوى الافصاح الإلزامي والإختياري معاً بنسبة 75.5% ، وهناك اتساق واضح بين الدراستين من حيث النتائج ، ولكن تثور العديد من التساؤلات حول المؤشر المستخدم في القياس والتقييم بالنسبة للدراستين ، ويمكن تحديد تلك التساؤلات على النحو التالي:

(أ) اعتمد المؤشر على القياس الثنائي بالقيمة صفر في حالة عدم التوافر والقيمة 1 في حالة التوافر ، وهو قياس غير مرن لا يسمح بتقدير التوافر بحسب كثافة تواجد المفردة محل التساؤل.، وقد يؤدي ذلك لعدم العدالة في التقييم.

(ب) العناصر المستخدمة في قياس الإفصاح الإلزامي بطبيعتها متوافرة ، وبخاصة الجزء المتعلق بالعرض في القوائم المالية ، وبالشكل

[1] سعادة ، طارق ، " منهجية قياس الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة الافصاح المحاسبي بقطاع الاتصالات " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، تجارة المنوفية ، 2015 ، ص ص 221-226 .

الذي يعكس قدر من التحيز يبتعد بالتقييم عن مستوى الموضوعية الواجب الإلتزام به في القياس والتقييم.

(جـ) لا يعكس المؤشر دلالات يمكن الاستدلال من خلالها على نجاح الافصاح المحاسبي في تحقيق الاتصال الفعال مع المتلقي وبخاصة مع المستثمرين سواء الحاليين أو المرتقبين ، فلا يستدل من تقييم جودة الافصاح المحاسبي على وفاء الافصاح بأغراض تقييم الآداء أو تقدير القيمة وهي العناصر ذات الوزن النسبي الملحوظ للمتلقي.

(د) يصعب تعميم نتائج كلاً من الدراستين نظراً لصغر حجم العينة البحثية المعتمد عليها ، وهي مشكلة ملازمة لكافة الدراسات التي تعتمد على قطاع الاتصالات في التطبيق.، بالإضافة لمشكلة أخرى وثيقة الصلة بالقطاع وتتحدد في كون شركاته يتوافر بها مركزي سيولة وربحية جيدين للغاية ، وذلك يجعل الإلتزام بالمتطلبات الإلزامية عملية روتينية.، ويخفض العناية بالعناصر الإختيارية.

ويوضح الجدول رقم (5) الإطار المقترح لتقييم جودة الافصاح المحاسبي المؤسس على المبادىء الحاكمة ، وقد روعي عدم تقسيم بنوده لعناصر معبرة عن الافصاح الإلزامي وعناصر معبرة عن الافصاح الإختياري ؛ وذلك لسببين الأول عدم جدوى التقسيم نظراً لإلتزام الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية بعناصر الإفصاح الإلزامي ، والسبب الثاني الحفاظ على مستوى الاتساق الواجب توافره بين عناصر الإطار.

ويحكم الإطار المقترح العديد من القيود تتحدد في:

(أ) تجانس وحدات المعاينة: من المفضل تطبيق الإطار المقترح على قطاع واحد فقط ، لضرورة توافر عنصر التجانس والاتساق بين

شركات القطاع ، وحتى تتسنى المقارنة بين مفردات العينة على أسس علمية موضوعية.، على أن يتوافر بالقطاع عدد شركات مقبول أحصائياً وسلسلة زمنية تفي بأغراض الاستدلا الإحصائي الملائم.

(ب) التحكيم المتخصص: يتطلب تطبيق الإطار المقترح توافر عنصر التحكيم سواء عند تعديل بنوده أو تقدير مستوى توافر العناصر المشتمل عليها ، ويعد التحكيم المتخصص من الدعائم الرئيسية لنجاح تطبيق الإطار المقترح.

(جـ) التخصص الدقيق: يتطلب تقدير بعض عناصر الإطار المقترح توافر تخصصات دقيقة في مجال المحاسبة المالية ، وبخاصة في مجال تقييم الآداء ومنهجيات القيمة.، وقد لا يتمكن الباحث منفرداً من تقييم مستوى توافر تلك العناصر.

ويتطلب تطبيق الإطار المقترح عدد من المتطلبات يمكن تحديدها في التالي:

(أ) توافر مستوى دراية مقبول بالمعايير المحاسبية المتبعة بخاصة تلك المتعلقة بالعرض والافصاح ، وكذلك القواعد والإجراءات التنظيمية الصادرة عن الجهات المهنية ذات الصلة بقواعد نشر التقارير المالية.

(ب) توافر قطاع يشتمل على عدد مناسب من الشركات وكذلك توافر التقارير المالية عن سلسلة زمنية مناسبة بحيث يدعم ذلك سلامة الاستدلال الإحصائي.

جدول رقم (5): الإطار المقترح لتقييم جودة الافصاح المحاسبي وفق المبادىء الحاكمة للقياس والتقييم وفق ترتيبها الوارد في نهاية القسم الثاني من البحث:

المبادىء الحاكمة	التساؤل
1: سهولة التوصل	1/1: يتوافر فهرس توضيحي يتضمن موقع القوائم المالية داخل التقارير.
	2/1: يتوافر فهرس توضيحي يتضمن مواقع الإيضاحات التفسيرية داخل التقارير.
	3/1: يتوافر فهرس توضيحي يتضمن مختلف الجداول التلخيصية
	4/1: يتوافر فهرس توضيحي يتضمن مختلف الأشكال التوضيحية والرسومات البيانية.
2: مستوى الإلتزام	1/2: يتوافر الافصاح عن المعايير المحاسبية المتبعة سواء محلية أو دولية أو محلية متوافقة مع المعايير الدولية.
	2/2: يتوافر الافصاح عن مستوى التوافق مع المعايير الدولية في حالة اتباع معايير محاسبية محلية غير متوافقة بصورة كلية مع المعايير الدولية.
	3/2: يتوافر الافصاح عن البدائل المحاسبية المتبعة في حالة المعاملات والأحداث المالية ذات الطبيعة الخاصة.، والتي قد تخرج عن نطاق المعتاد.
	4/2: يتوافر الافصاح عن الفترة المالية الأولى لتبني المعايير المحاسبية المتبعة.
3: مستوى الاتساق	1/3: يتوافر الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة.
	2/3: يتوافر الافصاح عن السياسات المحاسبية المخطط تطبيقها مستقبلاً.
	3/3: يتوافر الافصاح عن الآثار المالية المترتبة على تغيير سياسة أو أكثر من السياسات المحاسبية.
	4/3: يتوافر الافصاح عن الآثار المالية المترتبة على تغيير بديل أو أكثر من البدائل المحاسبية التي اعتادت الوحدة المحاسبية على اتباعها ثم تغييرت بفعل تأثير النشاط أو تغيير في المعايير المحاسبية.
	5/3: يتوافر عنصر الاتساق في الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة خلال الفترات المالية المتتابعة.
	6/3: يتوافر عنصر الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية بحيث يسهل على المتلقي تتبع محتويات تلك القوائم من فترة مالية لأخرى.

المبادىء الحاكمة	التساؤل
	7/3: يتوافر الافصاح عن مبررات تغيير أسلوب عرض القوائم المالية في حالة وجود تغييرات جوهرية.
	8/3: يتم عرض القوائم المالية بأسلوب مقارن.
4: الأحكام والتقديرات.	1/4: يتوافر عنصر الافصاح عن كافة الأحكام والتقديرات.
	2/4: يتوافر الافصاح عن المبررات الموضوعية للأحكام والتقديرات المتعلقة بالعناصر ذات الوزن النسبي.
	3/4: يتوافر الافصاح عن الأحكام والتقديرات بصورة تمكن المتلقي المتخصص من تقدير مستوى التحفظ المحاسبي.
	4/4: يتوافر الافصاح عن الأحكام والتقديرات بصورة منتظمة من فترة مالية لأخرى.
	5/4: تتسق الأحكام والتقديرات بين الفترات المحاسبية المتتابعة.
	6/4: تتسق الأحكام والتقديرات مع الإطار العام لتلك الأحكام والتقديرات في القطاع الصناعي.
	7/4: يتوافر الافصاح عن مبررات حدوث تغيير جوهري في الأحكام والتقديرات.
5: الإيضاحات التفسيرية.	1/5: يتوافر تقسيم الإيضاحات التفسيرية بين إيضاحات تفسيرية تعرض على نحو مستقل وإيضاحات تفسيرية تعرض في صلب القوائم المالية.
	2/5: تتوافر الإيضاحات التفسيرية الخاصة بالأرقام الرئيسية بالقوائم المالية ، كنتائج الأعمال ، مع توضيح السياسات والأحكام والتقديرات والفروض المتعلقة ببناء تلك القوائم.
	3/5: تتوافر إيضاحات تفسيرية حول رأس المال المستثمر ، والكيفية التي يدار بها ، ومعدل العائد علي حقوق الملاك.
	4/5: تتوافر إيضاحات تفسيرية حول المخاطر المالية التي تتعرض أو يمكن أن تتعرض لها الوحدة الإقتصادية ، وتأثير تلك المخاطر على المركز المالي وتقييم الآداء ، وتحديد خطط الإدارة بشأن التعامل مع تلك المخاطر.
	5/5 : تتوافر إيضاحات تفسيرية حول الأبعاد الهيكيلية المتعلقة بالمركز المالي للوحدة الإقتصادية ، وتحديد تأثير التغيرات التي قد تحدث بتلك الأبعاد سواء على المركز المالي للوحدة أو تقييم الآداء.

المبادىء الحاكمة	التساؤل
	6/5: تتوافر إيضاحات تفسيرية حول عناصر لم ترد كعناصر رئيسية بالقوائم المالية أو لم تتحقق بعد ، ولكن قد يكون لها تأثير كامن على القوائم المالية المفصح عنها ، ولذا يجب توجيه نظر متلقي التقارير المالية نحو هذا النوع من العناصر.
	7/5: تتوافر إيضاحات تفسيرية حول عناصر تم الافصاح عنها استجابة للوائح التنظيمية ، ولكنها غير ذي تأثير على التقارير المالية.
	8/5: تتوافر إيضاحات تفسيرية حول المعايير المحاسبية غير المفعلة.
	9/5: تتوافر إيضاحات تفسيرية حول السياسات المحاسبية التي ليس لها بديل.
	10/5: تتوافر إيضاحات تفسيرية حول أسس قياس التكاليف.
	11/5: تتوافر إيضاحات تفسيرية حول المستحقات الضريبية والضرائب المتنازع عليها
	12/5: تتوافر إيضاحات تفسيرية حول البديل المحاسبي المتبع لتغيرات أسعار الصرف.
	13/5: تتوافر إيضاحات تفسيرية المعالجة المحاسبية للمخزون.
	14/5: تتوافر إيضاحات تفسيرية حول أسس الاعتراف بالإيرادات.
6: الافصاح عن المخاطر	1/6: يتوافر الافصاح عن مخاطر عدم التأكد المحيطة بالأحكام والتقديرات.
	2/6: يتوافر الافصاح عن الرؤية المستقبلية للوحدة ، وما ينبثق عنها من غايات وأهداف.
	3/6: يتوافر الافصاح عن خطط التطوير والنمو المستقبلية.
	4/6: يتوافر الافصاح عن الخطط والأحداث المالية ذات التأثير المستقبلي كالدمج والإندماج والتوحيد.
	5/6: يتوافر الافصاح عن الإنخفاض التدريجي في قيمة الأصول المعنوية وبخاصة التراخيص والشهرة في حالة أرتفاع الوزن النسبي لتلك الأصول.
	6/6: يتوافر الافصاح عن المخاطر المالية مع تصنيف تلك المخاطر بالطريقة المناسبة.
	7/6: يتوافر الافصاح عن القيود والمعوقات التي قد تحد من فرص النمو المستقبلية ، وبخاصة تلك المعوقات وثيقة الصلة بالبيئة التنظيمية ذات الصلة بالاقتصاد الكلي.
	8/6: يتوافر الافصاح عن مبادىء الحوكمة التي تتبناها وتطبقها الوحدة.
	9/6: يتوافر الافصاح عن الشريحة السوقية للوحدة ، والوزن القطاعي للوحدة وفق التصنيف القطاعي لسوق الأوراق المالية.

المبادىء الحاكمة	التساؤل
	10/6: يتوافر الافصاح عن التطور التاريخي لأسعار الأسهم إذا ما كانت الوحدة مسجلة ويتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية.
7: كثافة الافصاح	1/7: يتوافر الافصاح بصورة تمكن من القدرة على فهم محتوياته.
	2/7: يتوافر الافصاح بصورة تمكن من الربط والاستنتاج والتحليل.
	3/7: يتوافر الافصاح بصورة تمكن من عقد المقارنات والاستدلال المنطقي.
	4/7: يتضمن الافصاح فهرسة جيدة تتضمن عمليات إسناد دقيقة بحيث لا تسمح بتشويش المتلقي.
8: التوثيق	1/8: يتوافر التوثيق الدقيق لكافة البيانات المُفصح عنها خارج القوائم المالية.
	2/8: يتوافر السند المرجعي التفسيري لسبب أو لأسباب الإفصاح خارج القوائم المالية.
	3/8: يتوافر الافصاح عن القرارات والإرشادات الإدارية الصادرة عن الجهات التنظيمية والتي قد يكون ذات تأثير على أسلوب عرض القوائم المالية ، أو محتويات التقارير المالية.
9: تقييم الآداء.	1/9: يتضمن الافصاح المؤشرات العامة لتقييم الآداء سواء المخططة أو الفعلية ، على أن تغطي الأبعاد المالية المتنوعة وبخاصة الربحية والسيولة الإئتمان.
	2/9: عرض البيانات المالية داخل القوائم المالية بصورة تفي بأغراض تقييم الآداء من قبل المتلقي وبخاصة نماذج تقييم الآداء بخلاف النماذج المتضمنة النسب المالية في صورتها التقليدية (كالوفاء بمتطلبات تقييم الدخل الشامل والدخل المتبقي والقيمة المضافة).
	3/9: عرض البيانات المالية داخل القوائم المالية بصورة تفي بأغراض تقييم مستوى جودة التقارير المالية. (كالوفاء بنماذج قياس ممارسات إدارة الربح ، وملاءمة القيمة ، وخصائص المعلومات ، والتحفظ المحاسبي ، وممارسات إدارة التدفقات النقدية).
	4/9: عرض البيانات المالية داخل القوائم المالية بصورة تفي بأغراض تقييم القيمة (كالوفاء بمتطلبات نماذج التوزيعات والدخل المتبقي والفائض الحر والقيمة النهائية والقيمة المولدة لحملة الأسهم والفائض النظيف وملاءمة القيمة).
10: جودة التقارير البينية.	1/10: تتضمن التقارير المالية البينية رؤية محددة ولكنها تفصيلية لكافة البيانات المالية المُفصح عنها وتعد أكثر تفصيلاً مقارنة بالتقارير المالية السنوية فيما يتعلق بالبنود ذات الوزن النسبي للمتلقي.

المبادىء الحاكمة	التساؤل
	2/10: يتوافر عنصر الانتظام في نشر التقارير المالية البينية ووفق جدول زمنى محدد بصورة مسبقة.
	3/10: يتوافر عنصر الاتساق في التقارير المالية البينية بحيث يمكن تتبع التغيرات الجوهرية في قيم المفردات وبخاصة ذات الوزن النسبي للمتلقي.
	4/10: يتوافر عنصر الاتساق في التقارير المالية البينية بحيث يمكن مقارنة الفترة البينية بمثيلاتها خلال عدد من الفترات المحاسبية.
	5/10: يتوافر مؤشرات أساسية لتقييم الآداء وبخاصة مؤشرات الربحية ، وبصورة تمكن من مقارنة تلك القيم ببعضها البعض خلال عدد من الفترات البينية.
11: الافصاح الرقمي	1/11: لا يقتصر الافصاح المحاسبي على تمثيل البيانات المالية فقط ولكنه يمتد ليشمل البيانات غير المالية ذات الصلة بتقييم قدرة الوحدة على صناعة القيمة للمتلقي.
	2/11: لا يقتصر الافصاح المحاسبي على الأبعاد المالية فقط ولكنه قد يتطرق للأبعاد الإجتماعية والبيئية لأغراض دعم رؤية المتلقي حول مساهمة الوحدة في تحقيق الاستدامة.
	3/11: يتضمن الافصاح على نحو مباشر أو غير مباشر بيان رأس المال البشري من خلال المزيد من تفصيلات الافصاح حول الأصول غير الملموسة وبخاصة الشهرة والتراخيص ، وكذلك الموارد البشرية ، والحصة السوقية.
	4/11: : يتضمن الافصاح بيان القيم الأخلاقية المهنية التي تتبناها وتطبقها الوحدة ، مع توفير التوثيق لتلك القيم بحسب الجهة المهنية أو التنظيمية المصدرة لها.
	5/11: يمكن وصف الافصاح بالديناميكية حيث يستجيب للتغيرات الجوهرية سواء كاستجابة لتطورات المعايير المحاسبية أو كاستجابة للتغيرات في القواعد التنظيمية لسوق الأوراق المالية.
	6/11: التقارير المالية متاحة في صورتها الألكترونية ويمكن حيازتها من خلال المتلقي بجدوى إقتصادية مقبولة.
12: السمات المتفردة	1/12: تتوافر معلومات عامة عن الوحدة مثل أسم الوحدة ، وعنوانها ، وكيفية التراسل معها ألكترونياً وهواتفها.، والفترة التي تغطيها التقارير المالية.
	2/12: تتوافر نبذة موجزة عن الشكل القانوني للوحدة وأغراضها وتاريخها وطبيعة نشاطها

المبادىء الحاكمة	التساؤل
	وسمات السوق الذي تتعامل فيه.
	3/12: تتوافر بيانات عن خصائص المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الوحدة .
	4/12: تتوافر بيانات تفصيلية عن هيكل الملكية وتطور هذا الهيكل ، ومقدار الملكية المتاحة للتداول في سوق الأوراق المالية.
	5/12: تتوافر بيانات عن مستوى اعتمادية منتجات الوحدة وتوافقها مع الإرشادات الصادرة عن جهات مهنية أو تنظيمية مثل الـ ISO.
	6/12: يتوافر تشكيل مجلس الإدارة ، مع نبذة عن التاريخ المهني لكل منهم.
	7/12: تتوافر نبذة عن لجنة المراجعة في حالة توافرها ، ونبذة موجزة عن أعضائها ، وبخاصة التاريخ المهني لكل منهم.
	8/12: يتوافر شكل توضيحي للهيكل التنظيمي للشركة ، مع بيان موقع لجنة المراجعة داخل الهيكل التنظيمي.
	9/12: يتوافر بيان بالشركات التابعة والشقيقة ذات الصلة ، مع بيان تفصيلي بالملكية التبادلية بينهم.
	10/12: الافصاح عن العملة المستخدمة في التعبير عن القوائم المالية.
	11/12: يتوافر بيان بالجزاءات التنظيمية التي وقعت على الوحدة من قبل الجهة المنظمة لسوق الأوراق المالية.
13: سلامة العرض.	1/13: يتم عرض القوائم المالية بطريقة منظمة تركز على البنود الجوهرية لمتلقي التقارير المالية.
	2/13: يتم عرض القوائم المالية بطريقة تتميز بالاتساق بحيث لا تختلف بصورة جوهرية من فترة مالية لأخرى.
	3/13: يتم عرض القوائم المالية بأسلوب مقارن يتضمن فترتين ماليتين مع بيان مسببات تواجد الفروق الجوهرية.
	4/13: يتم عرض القوائم المالية بأسلوب يتسق مع أسلوب العرض المتبع في عموم وحدات القطاع الذي تنتمي له الوحدة.
	5/13: تخلو الصياغة النصية لبنود القوائم المالية من الأخطاء الإملائية والنحوية.
	6/13: تخلو القوائم المالية من الأخطاء الرقمية الناتجة عن السهو في مرحلة كتابة القوائم المالية.
14:	1/14: يشتمل الافصاح على توضيحات حول رقم الربح وكيفية تأثيره على قائمة المركز

المبادىء الحاكمة	التساؤل
العلاقات الترابطية	المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملاك.
	2/14: يشتمل الافصاح على توضيحات عن الطريقة المتبعة في أعداد قائمة التدفقات النقدية.
	3/14: يشتمل الافصاح على تفصيلات أعداد قائمة التدفقات النقدية وبما لا يؤثر على الاتساق والقابلية للمقارنة.
15: الحد من التكرار	1/15: لا تتضمن القوائم المالية تكراراً للبنود المُفصح إلا بمقدار ما يلزم لأغراض الافصاح التفصيلي عن مفردات قائمة التدفقات النقدية.
16: طبيعة البيانات	1/16: يتم توظيف الجداول للتعبير عن البيانات المالية وغير المالية ذات التعبير الكمي.
	2/16: يتم توظيف النصوص الشرحية للتعبير عن الإيضاحات التفسيرية وكذلك البيانات المالية وغير المالية ذات التعبير غير الكمي.
	3/16: يتم توظيف الأشكال التوضيحية للتعبير عن التطورات التاريخية وبخاصة سعر السهم وحجم المبيعات والشريحة السوقية.
17: العرض التفصيلي	1/17: يتم عرض مفردات الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة بصورة تفصيلية تمكن من تقييم رأس المال العامل ومركز السيولة.
	2/17: يتم عرض مفردات قائمة الدخل بصورة تفصيلية منظمة تعتمد على التمييز بين المفردات التشغيلية والمفردات غير التشغيلية.
	3/17: يتم عرض مفردات القروض بصورة تفصيلية متضمنة آجال وشروط الأئتمان وبصورة تمكن من تقييم المركز الأئتماني.
	4/17: يتم عرض تفصيلات قائمة التدفقات النقدية وبصورة تمكن من تقييم التدفقات التشغيلية والتدفقات الاستثمارية والتدفقات التمويلية.
	5/17: يتوافر بيان بتأثير المعاملات مع الوحدات التابعة والوحدات القابضة ذات الملكية التبادلية.
	6/17: يتوافر بيان بالآثار المالية ذات الصلة بتغيرات أسعار الصرف.
	7/17: يتوافر بيان بتفصيلات الأرباح أو الخسائر الرأسمالية بخاصة في حالة زيادة الوزن النسبي لتلك المفردات.
	8/17: يتوافر بيان بتفصيلات الأصول غير الملموسة وبخاصة عنصري الشهرة

المبادىء الحاكمة	التساؤل
	والتراخيص مع توضيح الأحكام والتقديرات ذات الصلة بتلك البنود.
	9/17: يتوافر بيان بالقيود القانونية ذات الصلة بالأصول الثابتة سواء الملموسة أو غير الملموسة.
	10/17: يفي العرض التفصيلي للقوائم المالية بأغراض تقييم مستوى ملاءمة القيمة (تأثير الأرقام المحاسبية المُفصح عنها في القيمة السوقية للوحدة).
	11/17: يتوافر الافصاح عن الطريقة المتبعة في أعداد قائمة التدفقات النقدية ، مع بيان القيود المتعلقة بتطبيق الطريقة.
	12/17: يتوافر الافصاح عن التوزيعات.
	13/17: يتوافر الافصاح عن ربحية السهم.
	14/17: يتوافر الافصاح عن نصيب السهم من التوزيعات.
	15/17: يتوافر بيان عن الآثار المالية المترتبة على تغيرات قيمة الأستثمارات المالية.
18: المرونة والتوازن	1/18: هناك توازن بين التفصيلات والدمج تراعي الوزن النسبي للمفردات المُفصح عنها.
	2/18: يتوافر مستوى من التفصيل لا يصيب المتلقي المتخصص بالتشويش.

وبذلك تم رفض الفرض العدمي الرابع والذي ينص على:

" لا يمكن صياغة إطار لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي يمكن من تقييم فعالية الافصاح المحاسبي كآداة اتصال ويتسق مع المبادىء الحاكمة لقياسه وتقييمه " وقبول الفرض البديل الذي ينص على إمكانية صياغة هذا الإطار.

الدلالات والتوصيات والدراسات المستقبلية:

تناول البحث بالدراسة والتحليل ووفق منهجية استقرائية قياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي وذلك من خلال تناول ثلاث أبعاد رئيسية ، تمثلت في المبادىء الحاكمة للقياس والتقييم ، وآليات القياس والتقييم ، ومحددات التطوير.

توصل البحث لوجود العديد من المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، وتم حصر تلك المبادىء في ثمانية عشر مبدأً ، وتمثلت تلك المبادىء في سهولة التوصل ومستوى الالتزام ومستوى الاتساق والأحكام والتقديرات والإيضاحات التفسيرية والافصاح عن المخاطر وكثافة الافصاح و التوثيق وتقييم الآداء وجودة التقارير البينية والافصاح الرقمي والسمات المتفردة وسلامة العرض والعلاقات الترابطية والحد من التكرار وطبيعة البيانات والعرض التفصيلي وأخيراً المرونة والتوازن.، وأنه من الصعب الوفاء بها مجتمعة في آلية قياس وتقييم واحدة ، ولكن على المُقيم مراعاة تحقيق درجة مقبولة من التوازن بينها نظراً لتعارض بعضها مع البعض الأخر.

كما توافرت العديد من الدلالات حول كون آلية تحليل المحتوى المعلوماتي من آليات القياس والتقييم الأكثر إتساقاً مع المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، نظراً لمرونتها وقدرتها على الوفاء المتكامل بمتطلبات القياس والتقييم ، ومع ضرورة مراعاة تصميم قيود صارمة تتضمن فعالية تحقيق الآداة تضمن الموضوعية وعدم التحيز.

وتوصل البحث إلى صياغة المحددات الأساسية لتطوير الافصاح المحاسبي من خلال دراسة وتحليل تأثير خصائص الشركة على جودة الافصاح وبخاصة في مجال الافصاح الاختياري ، وأن عملية القياس والتقييم

لا يمكن أن تتم بفعالية في غياب تقييم تأثير تلك الخصائص في جودة الافصاح.

وتوصل البحث إلى تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في صياغة إطار فكري متكامل لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي ، يتضمن مائة وعشر تساؤل تعكس المبادىء الحاكمة لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي.

ويوصي الباحث بالمزيد من العناية عند تصميم وتنفيذ قائمة تحليل المحتوى المعلوماتي لتراعي المبادىء الحاكمة للقياس والتقييم ، مع تفعيل تحكيمها من خلال متخصصين في كافة المراحل سواء التصميم أو التنفيذ أو تقييم المخرجات وحتى التحليل واستخلاص النتائج.

وللأخذ بنتائج البحث ودلالاته يراعى وجود العديد من القيود ومنها أن البحث أعتمد على المنهج الاستقرائي وهو منهج يؤدي إلى دلالات تستند على قرائن غير يقينية لا تصل لمستوى الدليل والبرهان ، وبالشكل الذي يسمح بتواتر تلك الأدلة مستقبلاً من خلال الآفاق البحثية التي يطرحها هذا البحث.

ويقدم البحث العديد من الآفاق البحثية المستقبلية ومنها:

- قياس وتقييم جودة الأفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية مقارنة بين آليات القياس المباشرة وغير المباشرة.
- قياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي: مدخل انتقادي لآلية تحليل المحتوى المعلوماتي.
- نموذج مقترح لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي في ضوء جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

- نموذج مقترح لتصنيف الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية بحسب جودة الافصاح المرجح بجودة المحتوى المعلوماتي: دراسة تطبيقية.

وختاماً يدعو الباحث المولى عز وجل بأن يكون البحث قد أضاف إسهاماً بحثياً ؛ ولو بالقدر اليسير في مجال الدراسات المتعلقة بالافصاح المحاسبي.

أولاً: مراجع باللغة الإنجليزية مرتبة هجائياً:

1. Agca, A., and Onder, S. 2007, Voluntary Disclosure in Turkey: a Study on firms listed in Istanbul Stock Exchange (ISE). Problems and Perspectives in Management, Vol.5, P.P. 241-286.
2. Abd-Elsalam, O., and Weetman, P, 2003, Introduction International Accounting Standards to an Emerging Capital Market: Relative Familiarity and Language Effect in Egypt, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 12, P.P.63-84.
3. Ahmed, K., and Courtis, J.K. 1999. Associations between Corporate Characteristics and Disclosure levels in Annual Reports: a Meta-Analysis, British Accounting Review, Vol.31, P.P.35-61.
4. Akhtanuddim, M., 2005, Corporate Mandatory Disclosure Practices in Bangladesh, International Journal of Accounting, Vol.40, P.P. 399-422.
5. Ali, A., et al., Corporate Disclosures by Family Firms, Journal of Accounting and Economics, Vol.44, P.P. 238-286.
6. Ali, M.J., et al, 2004, Disclosure Compliance with National Accounting Standards by listed Companies in South Africa, Accounting and Business Research, Vol.34, P.P. 183-199.
7. Aljifri, K., 2008, Annual Report Disclosure in a Developing Country: The case of UAE, Incorporating Advances in International Accounting, vol.24, p.p. 93-100.
8. Alsaeed, K., 2006, The Association between firm-Specific Characteristics and Disclosure: the Case of Saudi Arabia. Managerial Auditing Journal, Vol.21, P.P. 476-496.
9. Arcay,M., and Vasquez, M., 2005, Corporate Characteristics, Governance Rules and the Extent of Voluntary Disclosure in Spain, Advances in Accounting, Vol.21, P.P.299-331.
10. Archambault, J., and Archambault, M.E., 2003, A Multinational Test of Determinants of Corporate Disclosure, The International Journal of Accounting, Vol.38, P.P. 173-194.
11. Bailey, W.G., et al, 2006, The Economic Consequence of increased Disclosure Evidence from international Cross-Listings, Journal of Financial Economics, Vol.81, P.P. 175-213.
12. Barako, D.G., et al, 2006. Factors Influencing Voluntary Corporate Disclosures by Kenyan companies. Corporate Governance, Vol.14, P.P.107-125.

13. Belkaoui, A., R., 2001, Level of Multinationality, Growth Opportunities and Size as Determinants of Analysts Ratings of Corporate Disclosures. American Business Review,Vol..19, P.P. 115-220.

14. Belkaoui, A., R., and Kahl, A., 1978, Corporate Financial Disclosure in Canada. Vancouver: Research Monograph of the Canadian Certified General Accountants Association.

15. Botsan C.A., and Plumlee M.A., 2002, A Reexamination of Disclosure Level and the Expected Cost of Equity Capital, Journal of Accounting Research, Vol.40, P.P. 21-40.

16. Brown, S., et al., 2004, Conference Calls and Information Asymmetry, Journal of Accounting and Economics, Vol.37, P.P. 343-366.

17. Camfferman, K., and Cooke, T.E., 2002, An Analysis of Disclosure in Annual Reports of UK and Dutch Companies, Journal of international accounting, Vol.1, P.P. 3-30.

18. Cerf, A. R. (1961), Corporate Reporting and Investment Decision. Berkeley: University of California Press.

19. Chau, G.K., Gray, S.J., 2002, Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore, The International Journal of Accounting, Vol. 37, P.P.247–26.

20. Chavent, M., et al, 2006, Disclosure and Determinants Studies: An Examination Using the Divisive Clustering Method(DIV), European Accounting Review, Vol.15, P.P. 181-218.

21. Chen, J.P., and Jaggi, B. L., 2000, The Association Between Independent Nonexecutive Directors, family control and financial Disclosures in Hong Kong, Journal of Accounting and Public Policy,Vol.19, P.P.285-310.

22. Choi, F., 1973, Financial Disclosure and entry to European Capital, Journal of Accounting Research, Vol.11, P.160.

23. Clarkson, P.M, and Thompson, R., 1990, Empirical Estimates of Market Beta When Investors Face Estimation Risk, Journal of Finance, Vol.45, P.P. 431-453.

24. Coleman, I., and Eccles, R., 1997, Pursuing Value: Reporting Gaps in the United Kingdom, Available at: www.Barometersurveys.com.

25. Coller, M., and Yohn, T., 1997, Management Forecasts and Information Asymmetry: An Examination of Bid-Ask Spreads, Journal of Accounting Research, Vol.35, P.P. 181-191.

26. Cooke, T., E., 1989, Voluntary Corporate Disclosure by Swedish Companies, Journal of International Financial Management Accounting, Vol.1, P.P.171-195.

27. Cooke,T.E., 1992, The Effect of Size, Stock Market Listing and Industry Type on Disclosure in the Annual Reports of Japanese Listed Corporations, Accounting and Business Research, Vol.22, P.P.229–237.

28. Courtis, J.K., 2004, Corporate report obfuscation: artifact or phenomenon?, The British Accounting Review. Vol.36, P.P. 291–312.

29. Depoers, F., 2000, A Cost Benefit Study of Voluntary Disclosure: Some Empirical Evidence from French Listed Companies, The European Accounting Review, Vol.9, P.P. 245-263.

30. Doidge, C., et al., 2004, Why are Foreign Firms Listed in the U.S Worth More?, Journal of Financial Economics, Vol.71, P.P. 205-238.

31. Eng,L., Mak, Y., 2003, Corporate Governance and Voluntary Disclosure, Journal of Accounting and Public Policy, Vol.22, P.P.325-345.

32. EY: Earnst & Young Group, Appling IFRS: Improve Disclosure Effectiveness, July 2014, P.P. 1-27.

33. EY: Earnst & Young Group, IFRS Development: Disclosure Initiative- Principles of Disclosure, Issue 124, April:2017, P.P. 1-4.

34. Fama, E.F., and Jensen, M.C., 1983, The Separation of Ownership and Control, Journal of law and Economics, Vol. 26, P.P. 301-325.

35. Fan J. P. and Wong T.J., 2005, Do External Auditors Perform a Corporate Governance Role in Emerging Markets? Evidence from East Asia, Journal of Accounting Research, Vol.43, P.P.35-72.

36. FASB: Statement of Financial Accounting Concepts No.8, 2010, Chapter1: The Objective of general purpose of financial Reporting, OB5:OB11, P.P. 2-3.

37. FERF: Financial Executives Research Foundation, Disclosure overload and Complexity: hidden in Plain Sight, 2013, P.P.38-40.

38. Foker, J., 1992, Corporate Governance and Disclosure Quality, Accounting and Business Research, Vol.22, P.P. 111-124.

39. Gibbins, M., et al., 1990, The Management of Corporate Financial Disclosure: Opportunism, Ritualism, Policies and Processes, Journal of Accounting Research, Vol.28, P.P.121-143.

40. Glaum, M., and Street, D., 2003, Compliance with the Disclosure Requirements of Germany's New Market: IAS versus US GAAP, Journal of International Financial Management and Accounting, Vol. 14, P.P. 65-100.

41. Haniffa, R.M., and Cooke, T.E. 2002. Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations, Abacus, Vol.38, P.P. 317-349.

42. Haniffa, R.M., Cooke, T.E., 2002, Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations, *Abacus*, Vol.38, P.P.317-349.

43. Hassan, O., and Marson, C., 2010, Disclosure Measurement in the empirical Accounting Literature: A Review Article, Brunel University West London, Department of Economics and Finance, Working Paper Series, No.10-18, P.P.9-22.

44. Hassan, O., 2009, The Value Relevance of Disclosure: Evidence from the Emerging Capital Market of Egypt, The International Journal of Accounting, Vol.44, P.P. 79-102.

45. Healy P.M., and Palepu K., 2001, Information Asymmetry, Corporate Disclosure and The Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature, Journal of Accounting and Economics, Vol.31, P.P. 405-440.

46. Healy, P.M., et al, 1999, Stock Performance and Intermediation Changes Surrounding Sustained Increases in Disclosure, Contemporary Accounting Research, Vol.16, P.P. 485-520.

47. Hendriksen, E., and Breda, M., (1992), " Accounting Theory ", Fifth Edition, U.S.A: R.D.Irwin, P.50.

48. Hossain, M., et al, 1995. Voluntary Disclosure in the Annual Reports of New Zealand Companies. Journal of International Financial Management and Accounting, Vol.6, P.P. 69-87.

49. Inchausti, B.G., 1997, The Influence of Company Characteristics and Accounting Regulation on Information Disclosed by Spanish Firms. The European Accounting Review, Vol.6, P.P. 45-68.

50. Jensen, M.C, and Mekling W.H., 1976, Theory of The Firm: Managerial Behavior Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, Vol.3, P.P. 305-360.

51. Jones, M., and Shoemaker, P., 1994, Accounting Narrative: Review of Empirical Studies of Content and Readability, Journal of Accounting Literature, Vol.13, P.P. 142-184.

52. Jones, M., and Shoemaker, P., 1994, Accounting Narrative: Review of Empirical Studies of Content and Readability, Journal of Accounting Literature, Vol.13, P.P. 142-184.

53. Kothari, S., P., et al., 2009, The Effect of Disclosure by Management, Analysts, and Business Press on Cost of Capital, Return Volatility, and Analysts Forecasts: A Study Using Content Analysis, The Accounting Review, Vol.84, P.P. 1639-1670.

54. Krippendorf, K., 1980, Content Analysis: An Introduction to its Methodology, London: Sage, P.21.

55. Lakhal, F., 2004, Voluntary Earnings Disclosure and Corporate Governance: Evidence from France, Review of Accounting and Finance, Vol. 4, P.P. 64-85.

56. Lambert, R., et al, 2007, Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital, Journal of Accounting Research, Vol.45, P.P. 385-420.

57. Lambert, R., et al., 2007, Accounting Information Disclosure and the Cost of Capital, Journal of Accounting Research, Vol.45, P.P. 385-420.

58. Lang, M., and Landholm, R., 2000, Voluntary Disclosure and Equity Offerings: Reducing Information Asymmetry Hyping the Stock, Contemporary Accounting Research, Vol.17, P.P. 623-669.

59. Lang, M.H., and Lundholm, R.J., 1993, Cross Sectional Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosure, Journal of Accounting Research, Vol.31, P.P. 246-271.

60. Lang, M.H., and Lundholm, R.J., 1996, Corporate Disclosure Policy and Analysts Behavior, The Accounting Review, Vol.71, P.P. 467-492.

61. Leventis, S., and Weetman, P. 2004. Voluntary Disclosures in an Emerging capital market: some evidence from the Athens stock Exchange. Advances in International Accounting, Vol.17P.P.227-250.

62. Marston, C., et al., 2007, Voluntary Disclosure of Accounting Ratios in the UK, British Accounting Review, Vol.34, P.P. 289-313.

63. Naser, K. 1998. Comprehensiveness of Disclosure of non-financial Companies listed on the Amman financial Market. International Journal of Commerce and Management, Vol.8, P.P. 88-119.

64. Naser, K., Al-Khatib, K., and Karbhari, Y. 2002. Empirical Evidence on the Depth of Corporate Information Disclosure in Developing Countries: The Case of Jordan. International Journal of Commerce and Management, Vol.12, P.P. 122-155.

65. Nermeen, F., S, et al, 2014, The Relation between Firm Characteristics and Mandatory Disclosure Level: When Egyptian Accounting Standards were First adopted, Mustang Journal of Accounting and Finance, Vol.5, P.P. 85-103.

66. NG, J., et al., 2008, Management Forecast Credibility and Under-Reaction to News, AAA 2007, Financial Accounting and Reporting Section, www.SSRN.com , Access Date: March 2017.

67. Owusu-Ansah, S., 1998. The impact of corporate attributes on the extent of mandatory disclosure and reporting by listed companies in Zimbabwe. The International Journal of Accounting, Vol.33, P.P. 605-631.

68. Schrand, C., and Verrecchia, R.E., 2004, Disclosure Choice and Cost of Capital: Evidence from Under Pricing In Initial Public Offering, Working Paper Series, University of Pennsylvania.

69. Singhvi, S. S. (1967) Corporate Disclosure Through Annual Reports in the USA and India, Unpublished Doctoral Dissertation, Graduate School of Business, Columbia University.

70. Singhvi, S.S. and Harsha B. Desai, 1971, An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure, The Accounting Review, Vol.46, P.P.129-138.

71. Street, D.L., and Gray, S.J., 2002. Factors Influencing the Extent of Compliance with International Accounting Standards: Summary of a Research Monograph. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol.11, P.P.51-76.

72. Tsamenyi, M., et al., 2007. Disclosure and Corporate Governance in Developing Countries: Evidence from Ghana. Managerial Auditing Journal, Vol.22, P.P. 319-334.

73. Uyar, A., et al, 2013, Association between Firm Characteristics and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Turkish Listed Company, Omnia Science, Intangible Capital, Vol.9, P.P. 1080-1112.

74. Wallace RSO, et al., 1994, The Relationship between the Comprehensiveness of corporate Annual Reports and Firm specific Characteristics in Spain, Accounting and Business Research,Vol.25, P.P. 41-53.

75. Wallace, R.S.O, et al., 1994. The Relationship between the Comprehensiveness of Corporate Annual Reports and firm Characteristics in Spain. Accounting and Business Research, Vol.25, P.P. 41-53.

76. Wallace, R.S.O., and Naser, K. 1995, Firm-Specific Determinants of the Comprehensiveness of Mandatory Disclosure in the Corporate Annual Report of Firms listed on the Stock Exchange of Hong Kong, Journal of Accounting and Public Policy, Vol.14, P.P. 311-368.

77. Zeghal,D., et al., 2007, An Analysis of the Determinants of Research and Development Voluntary Disclosure by Canadian Firms, The Irish Accounting Review, Vol.14, P.P. 61-89.

ثانياً مراجع باللغة العربية:

(1) سعادة ، طارق ، " منهجية قياس الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة الافصاح المحاسبي بقطاع الاتصالات " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، تجارة المنوفية ، 2015 ، ص ص 221-226 .